الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٦٣**
الاثنين، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد روزنتال (غواتيمالا).

البند ٢٠ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/56/384 و Corr.1)

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ**

تقريرا الأمين العام (A/56/95، A/56/307)

مذكرة من الأمين العام (A/55/649)

مشروع قرار (A/56/L.14)

(ب) **تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق**

تقارير الأمين العام (A/56/158، و A/56/264، و A/56/269، و A/56/338، و A/56/361، و A/56/389، و A/56/412، و A/56/470، و A/56/632)

مشروعا قرارين (A/56/L.15، و A/56/L.16)

(ج) **تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشرنوبيل وتخفيفها وتقليلها**

تقرير الأمين العام (A/56/447)

(د) **اشتراك المتطوعين "ذوي الخوذ البيض" في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية**

تقرير الأمين العام (A/56/308)

(هـ) **تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**

تقرير الأمين العام (A/56/123 و Corr.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أدعو الآن ممثل اليونان لكي يعرض مشروع القرار A/56/L.14.

السيد غوناريس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية في جلستها العامة مشروع قرار إنساني بشأن ''الاستجابة الطارئة لحالات الكوارث''، المقدم بصورة مشتركة من جانب البعثتين الدائمتين لليونان وتركيا، في إطار البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال.

قبل عامين، كان لي الشرف أن أقدم مع زميلي ممثل تركيا قرارا بشأن الموضوع، القرار ٥٤/٣٠، الذي اعتمد بتوافق الآراء في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

وهذه المرة، كما أعلن وزير الشؤون الخارجية في اليونان، السيد جورج أ. باباندريو، من قبل أثناء المناقشة العامة، يجسد مشروع القرار المعروض عليكم الخطوات التي اتخذها البلدان بالفعل للتعاون في مواجهة الكوارث الطبيعية، أي الزلازل أو انهيالات التربة أو الفيضانات.

وكمتابعة لقرارنا الأوّلي، أصبح إنشاء وحدة يونانية – تركية مشتركة للاستجابة الطارئة لحالات الكوارث، حقيقة واقعة الآن.

واسمحوا لي بأن أذكّركم بأن فكرة إنشاء الوحدة المشتركة للاستجابة الطارئة لحالات الكوارث جاءت نتيجة معاناة ضحايا الزلازل المدمرة التي ضربت تركيا واليونان بشكل متتابع في عام ١٩٩٩. وبدافع من المساعدة المتبادلة التي عرضت بشكل طوعي من جانب شعبي البلدين، قررت حكومتاهما النهوض بترتيب ثنائي من شأنه لا أن يعزز التعاون بين اليونان وتركيا في مواجهة الكوارث الطبيعية فحسب، بل أن يكون مكملا أيضا للهياكل القائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة.

وخلال الوقت الذي انقضى منذ اعتماد القرار الأول شاركت اليونان وتركيا، في إطار من التعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف، في مجموعة من الاجتماعات بهدف تحديد طرائق التنفيذ لهذه الوحدة. وقد تم التوصل إلى تفاهم مشترك فيما يتعلق بنطاق تلك الوحدة وهيكلها. وتم على الفور إنشاء مراكز تنسيق في كل من أثينا وأنقرة.

وبعد التشاور، قام وزيرا الشؤون الخارجية في كل من اليونان وتركيا بالتوقيع على بروتوكول إنشاء الوحدة اليونانية – التركية المشتركة للاستجابة الطارئة لحالات الكوارث.

واسمحوا لي أن أعطي مزيدا من التفاصيل بشأن الجوانب التنفيذية للوحدة، بينما سيشرح الممثل الدائم لتركيا، السيد بامير، في وقت لاحق، إطار التعاون بين الوحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وفقا لاختصاصات البروتوكول، تختص الوحدة بمجالات العمل التالية: البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية، وعمليات الإنقاذ والإغاثة، والرعاية الطبية في الحالات الطارئة، والخبرة الفنية في إدارة الكوارث.

وهذه الوحدة مستعدة لتقديم خدماتها، إقليميا ودوليا، تحت رعاية الأمين العام، بصورة أساسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط أو في أي جزء آخر من العالم، إذا دعت الضرورة. وتود اليونان أن تؤكد مرة أخرى قرارها بأن تشارك مشاركة كاملة مع تركيا في تحمل التكاليف التشغيلية للوحدة.

و تحظى الخطوات المشتركة التي اتخذها البلدان لمواجهة الدمار الناجم عن الكوارث الطبيعية، بدعم كامل وإثراء من خلال خبرة الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد كينزو أوشيما، بالإضافة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة، على دعمهما الكامل لهذه المبادرة المشتركة.

وتعرب اليونان عن تأييدها لبيان رئاسة الاتحاد الأوروبي، الذي سيدلي به السفير جان دو رويت، الممثل الدائم لبلجيكا، في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

إن الكوارث الطبيعية، على النحو الذي يبرزه تقرير الأمين العام ذو الصلة، تؤثر في كثير من أنحاء العالم. فسرعة التحضر والتدهور البيئي وتغير المناخ واستنفاد الموارد الطبيعية هي من بين العوامل التي تساهم في زيادة ضعف المجتمعات في جميع أنحاء العالم تجاه الكوارث الطبيعية.

وقد تم الترحيب بهذه المبادرة على نطاق واسع باعتبارها تستجيب لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعززها تماما. وحتى الآن، قام عدد ساحق من الدول الأعضاء بتبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/56/L.14.

وإني باسم حكومتي أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لتأييد الجمعية.

وإنني آمل أن يُعتمد مشروع القرار هذا، الذي يرمي إلى إرسال رسالة تأييد من اليونان وتركيا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية، بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا، ليقوم كذلك بعرض مشروع القرار A/56/L.14.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أتناول الكلمة اليوم لكي أعرض، إلى جانب زميلي اليوناني، مشروع قرار مشترك بعنوان ”الاستجابة الطارئة لحالات الكوارث“، قدمته تركيا واليونان في إطار البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال، بصيغته الواردة في الوثيقة A/56/L.14.

لقد انبثقت فكرة تشكيل الوحدة الاحتياطية التركية – اليونانية المشتركة للرد على حالات الكوارث، المشار إليها في مشروع القرار هذا،كما أوضح السفير غوناريس بكل بلاغة، في أعقاب الزلازل المدمرة التي أصابت تركيا واليونان عام ١٩٩٩. ولم تكن الزلازل، في حد ذاتها، هي التي أوحت بهذه الفكرة، وإنما ما أبداه الشعبان التركي واليوناني من عرض مثالي للتضامن والدعم والتفهم للأحزان التي ألَّمت بكل منهما.

إن الكوارث الطبيعية لا تعترف بالحدود الوطنية، ولا بالديانات أو الجنسيات. وعلاوة على ذلك، وبسبب تكرار حدوث هذه الكوارث وضخامتها وآثارها، فإن قدرات الإنقاذ والإغاثة لأي بلد من البلدان لا تكفي بوجه عام للتصدي لها.

وفي ضوء الخبرات التي اكتسبتها تركيا واليونان من زلازل عام ١٩٩٩، فقد اعترفتا بفائدة جمع قدراتهما لما يمكن أن يحدث في المستقبل من حالات طارئة. بيد أنهما، بينما تقومان بذلك، ترغبان في إتاحة قدراتهما للآخرين على نطاق أوسع. وهذا هو الاتجاه الرئيسي لمشروع القرار الذي سُررنا، أنا وزميلي اليوناني بعرضه على الجمعية.

تذكر الجمعية العامة أنها اعتمدت، مبدئيا، القرار ٣٠/٥٤ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الذي قدمته تركيا واليونان معا كعنصر أولي لمشروع القرار الحالي. وفي السنتين المنقضيتين منذ اعتماد ذلك القرار قامت تركيا واليونان، في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة، من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بإنجاز الأعمال التحضيرية اللازمة لإنشاء الوحدة. وقد قام وزيرا خارجية البلدين مؤخرا بتوقيع البروتوكول ذي الصلة.

ولن أخوض في مختلف جوانب ذلك البروتوكول، إذ سبق لزميلي اليوناني أن فعل بأكفأ طريقة ممكنة. بيد أنني أود أن أبين بإيجاز الإطار المتوخى للتعاون مع الأمم المتحدة.

ترمي الوحدة الاحتياطية التركية – اليونانية المشتركة للاستجابة لحالات الكوارث، وفقا للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، إلى تعزيز الترتيبات القائمة لدى منظومة الأمم المتحدة. وهي تنسجم تماما مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتخفيف من تأثيرات الكوارث الطبيعية.

وسوف تستخدم هذه الوحدة التي تتألف من عدد متساو من الأعضاء من تركيا واليونان، الموجودات التي سيقدمها البلَدَان، ولن تترتب عليها أية آثار في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. أما التكاليف التنفيذية فسيجري تحملها من الميزانية الوطنية للبلدين.

وعلى الرغم من إنشاء الوحدة على أساس ثنائي، فقد جعل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جزءا لا يتجزأ من أنشطتها. وسيحضر المكتب، بصفته تلك، على أساس مخصص، اجتماعات لجنة التنسيق التابعة للوحدة؛ ويقدم المدخلات اللازمة للأنشطة التدريبية التي يضطلع بها أعضاء الفريقين؛ ويتعاون في تخطيط العمليات الميدانية وإجرائها مرتين في السنة؛ ويكفل قابلية التفاعل التشغيلي بين إجراءات العمل للفريقين؛ ويعمل على كفالة التأهب للاستجابة من خلال الروابط الموجودة بين الوحدة والأوساط العلمية؛ ويقيِّم الدروس المستفادة من عمليات الوحدة.

وقد حُدد المجال الجغرافي لعمليات الوحدة بالمنطقة القريبة من البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العامة المجاورة للطرفين.

والوحدة الاحتياطية التركية – اليونانية المشتركة للاستجابة لحالات الكوارث ثمرة ارتباط تعاوني بين تركيا واليونان، بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد تجلت البذور الأولى لهذا المسعى في القرار ٥٤/٣٠ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويأتي مشروع القرار هذا كمتابعة للقرار السابق ويتضمن التطورات التي وقعت منذئذ.

وإنني أضم صوتي إلى زميلي اليوناني في الإعراب عن الرغبة في الحصول على تأييد الجمعية لمشروع القرار. كما أود أن أتوجه بالشكر للأمم المتحدة، ولمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوجه خاص، لما قدمه من دعم قيم في تشكيل هذه الوحدة. وإنني على ثقة بأن الوحدة الاحتياطية التركية – اليونانية المشتركة للاستجابة لحالات الكوارث، بما أبدته تركيا واليونان في هذا الصدد من تفان وتصميم، والدعم المستمر من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ستكلل بالنجاح وستكون مثالا لمثل هذه المساعي في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة طاجيكستان لعرض مشروع القرار A/56/L.15.

السيدة لابشينا (طاجيكستان) (تكلمت بالانكليزية): أتشرف بأن أعرض مشروع القرار المعنون ”تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية والتعمير في طاجيكستان“، الوارد في الوثيقة A/56/L.15، باسم متبنيه.

وأود أن أعلن أنه بعد صدور مشروع القرار انضمت الدول التالية إلى مقدميه: أذربيجان وأرمينيا وإسبانيا وألمانيا وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وبلجيكا وجورجيا وسلوفينيا والسويد والصين وفرنسا وفنلندا وقيرغيزستان وكازاخستان وكرواتيا وكندا ولكسمبرغ ومالطة والمغرب والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة واليابان.

وقد نوقش مشروع القرار في المشاورات غير الرسمية التي جرت برئاسة السيد هيوبرت وورث، الممثل الدائم

للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة. وقدمت مقترحات قيمة لتحسين النص، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن جميع الفقرات.

ويعرب وفدي عن امتنانه بوجه خاص للمساهمات التي قدمها وفدا الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي، ونود أن نعرب عن تقديرنا الخالص للمتبنين الآخرين والوفود الأخرى لما أبدته من روح طيبة من التعاون والشراكة سادت خلال المشاورات.

وبموجب مشروع القرار، تسلم الجمعية العامة بأن الأمم المتحدة قامت بدور ناجح ومهم في عملية السلام في طاجيكستان وتدعوها إلى أن تواصل تقديم المساعدة إلى طاجيكستان في عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وتعرب أيضا عن تقديرها للدول وللأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وسائر المنظمات الحكومية الدولية وجميع المنظمات الإنسانية والوكالات والمنظمات غير الحكومية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي استجابت ولا تزال تستجيب لتلبية احتياجات طاجيكستان الإنسانية.

ويذكر مشروع القرار مع الأسف أن الحالة الإنسانية لم تتحسن، نظرا للتدهور الاقتصادي الشديد والجفاف السائد، وأنه لا تزال هناك احتياجات إنسانية ضخمة في جميع أنحاء طاجيكستان.

ويجدر بالجمعية العامة أن ترحب بنيَّة الأمين العام الإبقاء على برنامج الأمم المتحدة الإنساني في طاجيكستان بإصدار نداء موحد مشترك فيما بين الوكالات من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى طاجيكستان لعام ٢٠٠٢، مع مراعاة التطورات الراهنة في المنطقة، وأن تحث الدول الأعضاء على التمويل الكامل للبرامج المشار إليها في هذا النداء. وفضلا عن ذلك، يجدر بالجمعية العامة أن تدعو الأمين العام إلى مواصلة إعادة تقييم جميع أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في طاجيكستان بغية إعداد استراتيجية إنسانية مشتركة من شأنها أن تدعم عمليات الإغاثة والإنعاش أثناء الفترة الانتقالية من الإغاثة إلى التنمية، مع التركيز بصفة رئيسية على تشجيع الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة.

أخيرا، يُقترح في مشروع القرار أن تنظر الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين في مسألة الحالة في طاجيكستان في إطار البند المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“.

ووفد بلادي وغيره من المشاركين في تقديم مشروع القرار في الوثيقة A/56/L.15 يأملون اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل جزر البهاما لكي يعرض مشروع القرار A/56/L.16.

السيد رول (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): يشرفني، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، أن أعرض مشروع القرار المعنون ”تقديم المساعدة الطارئة إلى بليز“، المتضمن في الوثيقة A/56/L.16. وأود أن أعلن أن البلدان التالية أصبحت من مقدمي مشروع القرار بعد إصداره: الأرجنتين واسبانيا وإكوادور وألمانيا وباراغواي والبرازيل وبلجيكا وبنغلاديش والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وغيانا وفرنسا وفنلندا وقطر وكرواتيا وكوبا ولكسمبرغ ومالطة والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهولندا واليابان.

ويلقي مشروع القرار الضوء على الدمار والضرر الفادح، اللذين تسبب فيهما إعصار ايريس في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. كما يُبرز المعاناة البشرية الناجمة عن تشريد آلاف الأفراد، والآثار البيئية السلبية على المنطقة

الساحلية والجهود الضخمة اللازمة للتخفيف من وطأة الدمار الذي تسببت فيه هذه الكارثة الطبيعية.

ويحث القرار الدول الأعضاء بإلحاح على أن تسهم بسخاء في الجهود الرامية إلى الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير في بليز. كما أنه يطلب إلى الأمين العام، بالتعاون مع المؤسسات والوكالات المالية الدولية وهيئات الأمم المتحدة، مساعدة حكومة بليز على تحديد الاحتياجات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل وعلى تعبئة الموارد، ويقدر المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي والوكالات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة الطارئة إلى بليز في الوقت الحالي.

وأرجو أن يعتمد مشروع القرار A/56/L.16 بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): قبل أن نتواصل المناقشة، أود أن أبلغ الأعضاء بأن ممثل أيرلندا الدائم لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر، طلب في رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، أن تستمع الجمعية في جلسة عامة إلى بيان يلقيه المراقب عن سويسرا أثناء مناقشة البند ٢٠ من جدول الأعمال.

ونظرا للأهمية التي نعلّقها على القضية قيد المناقشة، يُقترح أن تبت الجمعية العامة في هذا الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على اقتراح الاستماع إلى بيان يدلي به المراقب عن سويسرا أثناء مناقشة البند ٢٠؟

تقرر ذلك.

السيد دي لوكر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة الأخرى، تركيا وقبرص ومالطة؛ فضلا عن آيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

بناء على مبادرة من الاتحاد الأوروبي قبل ١٠ سنوات بالضبط، وضع في جدول أعمال الجمعية العامة البند المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“. والأحداث التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية أثبتت من جديد أهمية وضرورة التنسيق الفعال للعمليات الإنسانية التي ينفذها المجتمع الدولي. وقد أيد الاتحاد الأوروبي دائما جهود الأمم المتحدة لتحسين التنسيق في مجال المعونة والمساعدة.

وأفغانستان، التي تعاني من جفاف لم يسبق له مثيل، والتي يمزقها الصراع منذ أكثر من ٢٠ سنة، تعتمد اعتمادا كبيرا منذ فترة على المعونة التي يقدمها المجتمع الدولي. ولم ينجم عن الأحداث التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية إلا ما يزيد من سوء هذه الحالة المشؤومة حقا. ومما يثلج صدر الاتحاد الأوروبي أن الجوانب الإنسانية تسترعي انتباه المجتمع الدولي بنفس القدر الذي تسترعيه الجوانب السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية.

وبشكل عام، دأب الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في إطار تنفيذ توصيات تقرير الإبراهيمي، على المناداة بنهج أكثر تكاملا عند تصميم عمليات لحفظ السلام أو لصنع السلام، بالتفاعل مع الأنشطة الإنسانية، دون المساس

بالاستقلال اللازم لتلك الأنشطة أو بحُرمة منطقة النشاط الإنساني.

ويأمل الاتحاد في أن يتبع أيضا هذا النهج العالمي، الذي اعتُمد الآن للمرة الأولى في الأزمات المقبلة. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن هذا لن يمكِّن فقط من مساعدة المحتاجين على نحو أكثر فعالية، وإنما سيساعد أيضا في التحضير لمرحلة ما بعد الأزمة بشكل أفضل.

ويثني الاتحاد على العمل الممتاز الذي اضطلع به السيد كينزو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ وجميع أفراد الفريق العامل معه في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. إن طريقة استجابتهم – بجدية وبسرعة وبإصرار – تبرهن على التقدم الهائل الذي أُحرز من أجل تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. ويشجع الاتحاد الأوروبي السيد أوشيما على مواصلة مهمته على هذا النحو ويدعو الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة إلى أن تقدم له دعمها الكامل.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية النهج الشامل إزاء جميع الأزمات. وهو مقتنع بأن أخذ العناصر التالية في الاعتبار بصفة خاصة يتسم بضرورة مطلقة وهي: حالة المرأة، والطفل، والمسنين والمعوقين؛ احترام حقوق الإنسان، توزيع الأغذية؛ الرعاية الصحية؛ الإيواء؛ عمليات إزالة الألغام؛ والتعمير. وإذا أردنا أن ننجح، فإن تنسيق جميع الوكالات، والصناديق، والبرامج والمنظمات المشتركة في هذه الجهود قد أصبح الآن أمرا جوهريا أكثر من أي وقت مضى.

إن الاستنفار الموجَّه للمانحين الذي صدر أثناء الأزمة الأفغانية كان له فضل تعبئة المجتمع الدولي في فترة زمنية قصيرة للغاية من خلال تقديم اقتراحات محددة. وقد استجاب الاتحاد الأوروبي بالمساهمة بـ ٣٢٠ مليون يورو.

وفي الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨٢/٤٦ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، نود أن نؤكد مرة أخرى أهميته الفائقة كخطوة أساسية في نطاق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز فعالية العمليات الإنسانية في مجال الاستجابة للكوارث الطبيعية والأزمات المعقدة على السواء. ولم تفقد شتى الصكوك التي وضعت حينذاك أيا من أهميتها. وقد توضح ذلك، أكثر، من جانب جميع الوفود أثناء بحث الخبراء المتعلق بالمسائل الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه.

ونظرا لدورها الحيوي كأداة للتنسيق في الأمم المتحدة، فإننا نشجع جميع المنظمات الإنسانية على القيام بدور فعال في عملية تعزيز النداءات المشتركة بين الوكالات. وفي كثير من الحالات، فقد أصبحت هذه النداءات وثائق استراتيجية ابتكارية وافق عليها المجتمع الإنساني بأسره. ونرحب في هذا الصدد بمختلف التحسينات التي أحرزت منذ البدء في العملية منذ عشر سنوات. وتشمل هذه التحسينات، على سبيل المثال، تحديث مختلف النداءات الموحدة، وإعطاء الأولوية، وإضفاء المرونة على النداءات الصادرة على المستوى الإقليمي ودمج هذه الشواغل المتعددة القطاعات مثل نوع الجنس وحقوق الإنسان إلى الأنشطة الرئيسية عند تحديد النداءات. ومع ذلك فمن المستصوب إضفاء مزيد من التوضيح على أهداف النداءات الموحدة من حيث التمويل والتنسيق والتخطيط على المستوى الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، يشير تقرير الأمين العام إلى اتباع نهج ابتكاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقرن ما بين عملية النداءات الموحدة، والورقة القطرية الاستراتيجية وإطار مساعدة الأمم المتحدة الإنمائية في وثيقة واحدة. ويؤيد الاتحاد المبادرات التي من هذا القبيل.

ويُعد الاتحاد الأوروبي حتى الآن، أكبر مساهم في المعونة الإنسانية من خلال دوله الأعضاء ومكتب المعونة الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية. وقد ساهم في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٤٧,٦ في المائة من مجموع المساعدة الإنسانية المقدمة من القطاع العام، وتقدر قيمتها بما يزيد قليلا ١,٥ بليون يورو.

وينوي الاتحاد الأوروبي بطبيعة الحال مواصلة، بل وزيادة مساهمته في العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة كما يتضح من الرسالة التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية في ٢ أيار/مايو، والمعنونة ''بناء شراكة فعالة مع الأمم المتحدة في مجالي التنمية والشؤون الإنسانية''. وعلاوة على ذلك، اعتمد المجلس الإنمائي قرارات متعددة بهدف تحقيق ذلك الغرض في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، تؤكد بصفة خاصة على أن اختيار شركاء الأمم المتحدة ونطاق التعاون معهم ينبغي أن يرتبط بفائدتهم التعاونية النابعة من ولاياتهم المعترف بها دوليا، وأدائهم العملي، وقدرتهم أولا وأخيرا على مواجهة احتياجات السكان المتضررين بكفاءة وفعالية بمقتضى القانون الإنساني الدولي. وقد اعترف المجلس أيضا بأهمية تمويل وكالات الأمم المتحدة بشكل مستدام وقابل للتنبؤ على نحو أكبر، مع استعمال طرائق أكثر مرونة؛ كما أصرّ على ضرورة إقامة حوار سياسي أكثر منهجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ويسلِّم الاتحاد الأوروبي بالدور الهام الذي تقوم به اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ويشعر بالرضا عن الطريقة التي تعمل بها. ومع ذلك، يود أن يصبح أكثر إلماماً بالتقدم المحرز في اللجنة، الأمر الذي قد يحدث أثناء الإحاطات الدورية التي تقدم للدول الأعضاء.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/55/649 بشأن تعزيز تشغيل الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ والاستفادة منه. وفي ضوء أهمية هذه الأداة بالنسبة لدور الأمم المتحدة كمنسق، فإن الاتحاد يدرك أن الصندوق بحاجة إلى الإصلاح حتى يمكن تحقيق الاستخدام الأمثل له. والاتحاد على استعداد للتعاون مع الوفود الأخرى بغية تحقيق ذلك الغرض حتى يمكن دراسة اقتراحات الأمين العام.

ويذكر الاتحاد الأوروبي بأن القسم الإنساني من المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جزء جوهري من الولاية المسندة إلى المجلس. وفي ذلك السياق، يشعر الاتحاد بالرضا إزاء المناقشة الممتازة التي أجريت في جنيف في تموز/يوليه من هذا العام ويود أن يُبرز قيمة الموجز الذي قدمته الرئاسة والذي اعتمد في نهاية مناقشة تموز/يوليه الإنسانية. وتُترجم الوثيقة توافق الآراء العريض المتعلق بأهمية إيجاد تنسيق أكبر بين الجهود الرامية لتعزيز فعالية العمليات الإنسانية استجابة للكوارث الطبيعية والأزمات المركبة. وفضلا عن ذلك، يشكل القرار ١٨٢/٤٦ معيارا للتنسيق.

إن الوقاية من الكوارث الطبيعية والاستجابة عند وقوعها مسألة هامة لدى الاتحاد الأوروبي. ولذلك فإننا نرحب بقيام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بإنشاء أفرقة إقليمية لتنسيق وتقييم الكوارث الإقليمية لأمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ. ونؤيد فكرة إنشاء فريقين آخرين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وللجنوب الأفريقي. ونظرا لأنه من المهم للغاية أن يتحرك العاملون في الإغاثة في خلال فترة زمنية قصيرة للغاية، ونود أن نؤكد أهمية الوقاية والتخطيط المسبق ونظم الإنذار المبكر واستحداث قدرة ملائمة على الاستجابة على المستويين المحلي والإقليمي. ويرحب الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بمشروع القرار الذي قدمته حكومتا اليونان وتركيا في وقت سابق وبإنشاء وحدة يونانية تركية للاستجابة في حالات الكوارث في المستقبل.

وفيما يتعلق بالوقاية، فإن التقدم التقني والتكنولوجي قد زاد بشكل مطرد من إمكانية الكشف عن الأماكن المعرضة للخطر وتقدير الدمار المحتمل، وذلك ضمن أمور أخرى. كذلك تسهم التكنولوجيا، في أعقاب وقوع الكوارث، في تنسيق العمليات الإنسانية بشكل أفضل، ولا سيما في مجال الاتصالات. والاتحاد الأوروبي مقتنع أن القدرة على استخدام المواصلات السلكية واللاسلكية بسرعة يقلل من الخسائر في الأرواح البشرية والمعاناة والتدمير الناجم عن الكوارث. ويود الاتحاد أن يحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذا الصدد على التوقيع والتصديق على اتفاقية تامبير.

ونودّ مرة أخرى هذا العام، في الذكرى الخمسين لإبرام الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، أن نشجع البلدان التي لم تصدق بعد على هذه الاتفاقية وبروتوكول ١٩٦٧ على التصديق عليهما. كما نود التشديد على أن الوقاية والتنسيق ينطبقان على جميع الحالات الإنسانية، بما فيها الحالات التي ينشأ عنها لاجئون.

وقد ساءت حالات الصراع في أنحاء العالم كافة في الأعوام الأخيرة إلى حد يبعث على القلق. فتسعون في المائة من الضحايا هم الآن من المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، الذين يُستهدفون عن عمد في بعض الأحيان. وعدد المشردين داخل بلدانهم الأصلية في تزايد يجلب الأنظار، إذ تشير التقديرات حاليا إلى أنه يبلغ ٢٥ مليونا، وهو ما يقارب ضعف عدد اللاجئين. ولئن كان اللاجئون يُمنحون وضعا خاصا ورعاية دولية، فإن المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق المشردين داخليا وضمانها تقع على عاتق الدولة المعنية.

ويتطلب اتساع نطاق الاحتياجات الإنسانية لهذه الجماعات وتنوعها تنسيقا للعمل. لذلك فإننا نرحب بإنشاء وحدة صغيرة ضمن إطار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للنهوض بكفاءة وتنسيق الاستجابات لاحتياجات الأشخاص المشردين. ومن المهم للوحدة، في هذا الصدد، أن تجعل الاستجابة المتكاملة لأزمات النزوح الداخلي جزءا محوريا من عمل النظام، وأن تكون لها قدرة خاصة على القيام بصفة منتظمة بتقييم هذه الأزمات، وأن تحدد أوجه القصور، وأن تطرح تدابير لسد الثغرات على أفضل وجه. ويجب أن يشكل تقديم الدعم للعمليات في الميدان أيضا أحد الجوانب الهامة لعملها، فضلا عن استحداث آليات مؤسسية مناسبة.

ويجب أن تحتفظ الوحدة باتصال وثيق مع ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا، السيد فرانسيس دينغ، وأن تساعده بصفة خاصة على تعزيز المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي. وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد تأييده لهذه المبادئ، التي تمثل معيارا للشؤون المتعلقة بالمشردين، ويدعو إلى تطبيقها عالميا. كما يرحب الاتحاد بتطبيقها في أنغولا وكولومبيا وفي المستقبل القريب في جورجيا.

تشكِّل سلامة الموظفين إحدى الصعوبات الرئيسية التي يواجهها العمل الإنساني. لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يكرر مناشدته جميع الأطراف المعنية أن تفي بالتزاماتها دون قيد أو شرط حتى يمكن تقديم العون وفقا للقانون الإنساني الدولي. ولن يدخر الاتحاد جهدا على الصعيدين السياسي والدبلوماسي في كفالة احترام هذه المبادئ وحماية العاملين في الحقل الإنساني على حد سواء. ونود في هذا المجال أن نعرب عن تقديرنا للرجال والنساء القائمين بعملهم في ظروف خطيرة بدرجة متزايدة، بل أحيانا بتعريض حياتهم نفسها للخطر. أما الأحداث من قبيل ما جرى في جورجيا في تشرين الأول/أكتوبر هذا العام فغير مقبولة على الإطلاق، ولا يجوز أن تمر هذه الأفعال الشنعاء دون عقاب.

علاوة على ذلك، من الضروري أن تكون الأحكام الصادرة بحق الجناة متمشية مع خطورة الجرائم المرتكبة. لذلك فإن من دواعي سرورنا أن يكون نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد أُدرج في عِداد جرائم الحرب شن الهجمات عمدا على ما يتم نشره من الأفراد أو المنشآت أو العتاد أو الوحدات أو المركبات في عمليات لتقديم المساعدة الإنسانية أو لحفظ السلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة، شريطة تمتعها بحق الحماية الذي يضمنه القانون الدولي بشأن الصراعات المسلحة للمدنيين والممتلكات المدنية. ومن ثم فإننا نحث الدول على التصديق على نظام روما الأساسي أو الانضمام إليه في أقرب فرصة. كما نشجعها على التوقيع أو التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراع المسلح.

وقد قررت الجمعية العامة في العام الماضي أن تقوم اللجنة السادسة في دورة الجمعية السادسة والخمسين هذه بدراسة تقرير الأمين العام عن نطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤. ويعرب الاتحاد الأوروبي، الذي أدى دورا بنّاء في المناقشات والمفاوضات في هذا الصدد، عن تأييده لاقتراح إنشاء فريق مخصص لدراسة هذه المسألة يجتمع في النصف الأول من عام ٢٠٠٢. ويحبذ الاتحاد إعداد بروتوكول لاتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤ بغية توسيع نطاقها لتشمل جميع العناصر التي تنشر في العمليات الإنسانية برعاية الأمم المتحدة.

ونظرا لأن الاتحاد الأوروبي يعلق دائما أهمية كبرى على هذه المسألة، خاصة من خلال القرار الذي يقدمه كل عام في إطار هذا البند من جدول أعماله، المعنون ”سلامة وأمن موظفي المساعدات الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“، فإنه يؤكد من جديد وجوب تطوير تدابير حماية الأمن، التي تؤدي دورا جوهريا في الأمم المتحدة، في إطار الميزانية العادية ضمانا لكفاية التمويل وخلوه من المفاجآت. ويذكّرنا منح جائزة نوبل للأمم المتحدة بالاشتراك مع أمينها العام كوفي عنان مرة أخرى بالدور الحاسم الذي تؤديه هذه المنظمة في المسائل المتعلقة بالسلام، ومن شأنه أن يحفزنا على العمل على تمكين موظفيها من الاضطلاع بوظيفتها النبيلة في ظل أفضل الظروف.

ونصرّ فوق ذلك على أهمية الإنصاف في اقتسام تكاليف منظومة الأمم المتحدة بأسرها، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في تقريرها المعنون ”سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة“. ومن ثم فإن الاتحاد يؤيد توصية الأمين العام بأن تدمج في اتفاقات مركز القوات أو مركز البعثات بعض الأحكام الرئيسية من الاتفاقية، من قبيل الالتزام بمنع أعمال الاعتداء على أفراد عمليات حفظ السلام، والالتزام باعتبار الأعمال العدوانية المرتكبة ضد أفراد هذه العمليات جرائم يعاقب عليها القانون، والالتزام بمحاكمة مقترفي هذه الجرائم أو تسليمهم.

ومن دواعي سرور الاتحاد الأوروبي أن يُصرّ الأمين العام، في تقريره المعنون ”سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“، على أهمية تحسين التعاون بين المؤسسات وتعزيزه بالمواءمة بين إدارة أمن مختلف الجهات الفاعلة في أوساط تقديم المساعدات الإنسانية. ويسُرّ الاتحاد أن ”ثقافة الوعي الأمني“، وهي من ثمار الجهود التي يبذلها الأمين العام نفسه، قد بدأت تُحدث أثرا ملموسا على أمن الموظفين.

واسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بالإشادة مرة ثانية بموظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جميعا، فضلا عن الموظفين الذين ينجزون يوما بعد يوم هذه المهام الإنسانية

الحيوية في الميدان. فهُم جديرون تماما بالدعم من جانب جميع الدول الأعضاء، إما عن طريق التبرعات، أو من خلال اتخاذ تدابير لكفالة أمنهم وتمتعهم بظروف عمل كريمة، حتى لا تصبح راية الأمم المتحدة هدفا للاعتداء وإنما تصبح بدلا من ذلك ضمانا للحماية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام على تقديمه التقرير بالغ الشمول والإيضاح عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، الوارد في الوثيقة A/56/95-E/2001/85. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة إيلاء اهتمامها الوثيق للكيفية التي تمارس بها وظائفها التنسيقية حتى تستفيد إلى أقصى حد بالموارد المتاحة. ورغم إحراز بعض التقدم ، فلا يزال هناك مجال للتحسن.

بعد هذه الملاحظة العامة، أود أن أبدي ملاحظات قليلة على بعض نقاط التقرير التي تهم وفدي بصفة خاصة: وهي النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات، ومسألة الفجوة، والمشردون داخليا، وسلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم.

وتظل النرويج من أقوى المؤيدين لعملية النداءات الموحدة، باعتبارها وسيلة لتحسين تنسيق المساعدات الإنسانية الدولية، ورفع مستوى الوعي والتخطيط على الصعيد الاستراتيجي. وبينما نرحب بالتقدم الذي تحقق حتى الآن في سبيل التوصل إلى نداءات موحدة بمعنى الكلمة، ندرك أنه لا تزال هناك تحديات كبرى لا مفر من مواجهتها. وقد أُطلقت النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٢ في وقت سابق من هذا اليوم، ويبدو من المناسب أن نتعرض الآن للبعض منها.

أولا، لقد اتضح أنه ليس من السهل الوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في النداءات. والتقرير يشير إلى اتجاه متدنٍ مطرد في نسبة المتطلبات التي تمَّت تلبيتها. وهذا الأمر ينطوي على تناقض بمعنى أنه كلما زاد كمّ العمل المستثمر في تحسين عملية النداءات الموحدة، قلّ كمّ الأموال التي تنجح هذه النداءات في تعبئتها. ومن نافلة القول إن نقص التمويل ستترتب عليه آثار من بينها تقويض قدرة عملية النداءات الموحدة على أن تصبح أداة للتخطيط الاستراتيجي الذي يمكن من خلاله التنبؤ باستجابة المانحين. وعلى نفس المنوال، يقلل ميل المانحين المتواصل نحو تفضيل المساعدات الثنائية، وبخاصة عندما يتم ذلك على حساب التمويل المتعدد الأطراف، من إمكانيات التنسيق المتاحة لعملية النداءات الموحدة.

وهناك، بالطبع، حدود واضحة لمدى التحسين الذي يمكن إدخاله على عملية النداءات الموحدة في هذه الظروف. ووفد بلادي من جانبه، يسره أن الأمم المتحدة تعرفت على التحديات وبدأت تسعى لإيجاد الحلول. وفي هذا الصدد، يجدر الثناء على الجهود المبذولة لتحقيق الالتزام الكامل على الصعيد الميداني من خلال تعزيز نظام المنسق المقيم للمساعدة الإنسانية.

ومما يكتسب أهمية حاسمة هنا، أن تعمل الأمم المتحدة على نحو أوثق مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي هذا الصدد، نؤيد تشديد الأمين العام على أهمية تعزيز القدرات المحلية والنهوض بها، باعتبار ذلك الهدف النهائي. ونحن نشاركه رأيه بضرورة أن ينظر، كلما أمكن وبشكل متزايد، إلى الجهود الدولية المبذولة للتأهب لحالات الطوارئ الإنسانية والتعامل معها، باعتبارها مكملة لجهود الأطراف المحلية الفاعلة.

إن تعزيز المنظمات والشبكات المحلية يُعد مهماً أيضا عندما يتعلق الأمر بما يسمى قضية الفجوة. ولقد شهدنا على

مر السنين أمثلة عديدة توضح كيف أن الأزمات الممتدة زمنيا تبدأ بمجرد الابتعاد عن دائرة الضوء في وسائط الإعلام، بفقدان الاهتمام الذي كان يوليه إياها المجتمع الدولي، وتتأجج نيرانها من جديد. وإذا أردنا أن ننجح في تحقيق تقدم دائم، وفي حل المشاكل التي تسببت في المقام الأول في ظهور الأزمة، فعلينا أن نولي مزيدا من الاهتمام للفترة التي تنقضي بين تلقي المساعدة الإنسانية ووصول المعونة الطويلة الأجل.

إن تقرير الأمين العام يطالب بأن تكون مشاركة الجهات الإنمائية الفاعلة أسرع وأحسن توقيتا، وبزيادة الأموال المقدمة من المانحين، على امتداد هذه الفترة الانتقالية. وستقوم النرويج في العام المقبل، وللمرة الأولى، بتخصيص اعتمادات محددة في الميزانية لتنفيذ مشاريع لسد هذه الفجوة. ويرجح أن تكون البلدان التي خرجت لتوها من حالات صراع مرشحة للحصول على أموال من هذه الاعتمادات، حيث أننا نعتبرها وسيلة لوضع المساعدات الإنسانية في الإطارين الأوسع للتنمية وبناء السلام.

أثناء العقد الماضي شهدنا زيادة كبيرة في حالات الكوارث الطبيعية، وشهدنا أيضا، في نفس الوقت زيادة في عدد حالات الطوارئ الممتدة زمنيا. ومن دواعي القلق أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لا يتلقى اليوم ولا حتى الحد الأدنى من احتياجاته المالية المباشرة. ونفس الوضع ينطبق على الوحدة الصغيرة الجديدة المشتركة بين الوكالات، المعنية بالأشخاص المشردين داخليا، والتي من المقرر أن تعمل بكامل طاقاتها بحلول كانون الثاني/يناير المقبل. لقد ساهمت النرويج في هذه الوحدة لأننا نرى أن ارتفاع أعداد الأشخاص المشردين داخليا أصبح واحدا من التحديات الإنسانية الرئيسية في عصرنا. وهذا التحدي، بهذه الصفة، يستدعي أن يكون للأمم المتحدة دور أقوى في هذا الميدان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد البلدان أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الذين لم يشرعوا بعد في إعارة خدمات موظفين للوحدة أن يفعلوا ذلك، على أمل أن تساعد هذه الوحدة في سدّ الفجوة الخطيرة في الاستجابة الإنسانية لاحتياجات المشردين داخليا.

وهذا يأتي بي إلى النقطة الأخيرة، ألا وهي إمكانية الوصول إلى المحتاجين. إن الضرورات الإنسانية قد لا تعترف بأي حدود، ولكن القائمين على الاستجابة لها من واجبهم، بالتأكيد، أن يُدخلوا هذا الواقع السياسي في حسابهم. والمسؤولية الأولى عن تلبية احتياجات المشردين داخليا تقع على عاتق البلدان المتضررة ذاتها. وإذا لم تكن قادرة على القيام بذلك بشكل مقبول، فإن الضرورات الإنسانية تستدعي أن يتدخل المجتمع الدولي. ولا بد من تمكين العاملين في الحقل الإنساني سواء الدوليين أو الوطنيين من الوصول إلى المحتاجين إلى المساعدة، وعلى الحكومة المضيفة وجميع الأطراف المعنية أن تضمن سلامتهم وأمنهم.

ونحن ندرك أن هذا الأمر ينطوي على تحدٍ لأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني تكمن، في أغلب الأحيان، في لب حالة الطوارئ الإنسانية. وبطبيعة الحال، يتعين على مَن يوفِدون أو يشغِّلون موظفين في المجال الإنساني، أن يبذلوا كل جهد لكفالة سلامتهم. والآثار المالية المترتبة على تحسين سلامة وأمن الموظفين ينبغي أن تؤخذ في الحسبان على النحو الواجب عند تقييم متطلبات العمليات الإنسانية.

لقد أكد وفد بلادي أكثر من مرة على أهمية ضمان سلامة وأمن العاملين في الحقل الإنساني. وهناك عدد كبير جدا من الحوادث المفجعة التي تعرضت فيها سلامة أولئك الأشخاص للخطر. وهذا أمر غير مقبول، ويجب محاسبة المسؤولين عنه وتقديمهم للعدالة. فهذا واجب علينا ليس فقط

تجاه المجتمع الإنساني بأسره، وإنما أيضا تجاه المحتاجين إلى المساعدة. ذلك أنه إذا لم يتسن ضمان أمن موظفي المساعدة الإنسانية، فسيكون الضحايا في نهاية المطاف أولئك الذين لن يحصلوا على المساعدة التي هُم في أمسّ الحاجة إليها. وبطبيعة الحال، فإن السكان المتضررين لن يكون أمامهم من خيار سوى أن يصبحوا مشردين يلتمسون المساعدة، مما يزيد من تفاقم المشكلة.

في الختام، أود أن أعرب عن تأييدي لما ورد في التقرير من أن ''المساعدة الإنسانية لا تشكل حلاً في حد ذاتها، إذ لا يمكن أن تكون بديلا عن التحرك السياسي'' (A/56/95، الفقرة ١٣). وينبغي لنا لا أن نعمل جاهدين فحسب من أجل اتخاذ إجراءات سياسية لمعالجة الأزمات والكوارث بعد وقوعها، بل أيضا أن نتخذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون وقوع هذه الحالات. والوقاية تتطلب عادة موارد أقل مما يتطلبه التعويض عن الضرر؛ بل وربما قدرا أقل من التنسيق.

ونحن نرحب بالجهد الضخم المبذول لتعزيز قدرة السلطات الإقليمية والوطنية والمحلية في المناطق المعرضة للكوارث، على التخطيط والاستعداد للكوارث، بما يخفف من عواقبها عند وقوعها. وهذا مثال على حقيقة أن منظومة الأمم المتحدة أصبحت اليوم مجهزة بشكل أفضل بكثير للتعامل مع الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة مما كانت عليه قبل ١٠ سنوات، عندما اتخذت الجمعية العامة قرارها التاريخي ١٨٢/٤٦، المتعلق بتنسيق المساعدة الإنسانية. وهذا، إن لم يكن سببا للاحتفال، فينبغي على الأقل أن يكون سببا للتشجيع على مواصلة وتعزيز جهودنا لتلبية الاحتياجات الإنسانية للكثيرين الذين يستحقون منا التضامن والدعم.

السيد جمال الدين (مصر) (تكلم بالعربية): يمثل تقديم المساعدات الإنسانية لمواجهة الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان نشاطا نبيلا لا غنى عنه، ويعتبر تدعيمه وزيادة فاعليته واجبا على المجتمع الدولي في مساعيه الحثيثة من خلال منظمة الأمم المتحدة للتعامل مع الكوارث الطبيعية ومع تداعيات الحروب، سواء كانت فيما بين الدول أو كانت حروبا داخلية. وتعتبر الكوارث الطبيعية في صدارة اهتمامات المجتمع الدولي بالنظر إلى ضخامة الخسائر البشرية حيث أن ٩٠ في المائة من ضحاياها في الدول النامية، فضلا عن جسامة الخسائر المادية الناتجة، والتي قدَّرها الأمين العام بأنها تصل إلى نحو مائة مليار دولار سنويا.

ومن ناحية أخرى، فإنه وبالرغم من أن الحروب بين الدول شهدت انخفاضا ملحوظا في عددها، إلا أننا مع الأسف نلاحظ تزايدا مقلقا في عدد الصراعات المسلحة أودت بحياة أعداد متزايدة من البشر. كما أدت إلى تدمير البنية الأساسية المادية والبشرية، وأثرت سلبا على جهود التنمية في هذه الدول، فضلا عن أنها تسببت في نزوح أعداد غير مسبوقة من اللاجئين والنازحين داخليا.

وترى مصر أن الوقت قد حان لبحث موضوع أمن وسلامة مقدمي المساعدات الإنسانية من كافة جوانبه، وتؤيد الدعوة لأن تكون هناك وقفة حازمة للتعامل مع ما يتعرضون له من تهديدات وأعمال عنف وأحيانا من احتجاز أو اغتيال – وهي جميعها ممارسات يدينها القانون الدولي ويعاقب مرتكبيها. بل إن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد أدرجها ضمن جرائم الحرب الواقعة في اختصاص المحكمة، وهي خطوة إيجابية باتجاه توفير الحماية المطلوبة وردع كل من تسول له نفسه ارتكاب مثل تلك الجرائم. كما تدعو مصر كافة الأطراف في النزاعات المسلحة إلى احترام حقوق العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وضمان أمنهم وسلامتهم. وتؤكد على أن

الانتهاكات التي يتعرضون إليها تُشكل أمرا خطيرا، وخرقا للقانون الدولي. وفي نفس الوقت، تدعو مصر العاملين في هذا المجال – في أدائهم لمهامهم – لأن يحترموا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقوانين ونظم الدول المضيفة وعاداتها وتقاليدها، وكذلك المبادئ التوجيهية الملحقة بالقرار ١٨٢/٤٦ الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٩١.

وتطالب مصر بأن يمارس الوصول إلى السكان المدنيين – نساء وأطفالا ورجالا – من ذوي الحاجة إلى المساعدة داخل أي دولة بشكل قانوني سليم، من خلال حصول الجهات العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية على الموافقة المسبقة من الدولة المضيفة، احتراما لسيادتها الوطنية وانطلاقا من أنه يجب أن يكون للدولة المضيفة الدور الأساسي في بدء هذه العمليات وتنظيمها وتنسيقها على أراضيها، ودرءا لأية مخاطر قد يتعرض لها هؤلاء العاملون. وتؤكد مصر دوما على ضرورة أن تلتزم عمليات تقديم المساعدات الإنسانية بعدم القيام بأي نشاط من شأنه تهديد وحدة أراضي الدول المضيفة أو سلامتها الإقليمية.

وترى مصر أن تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين وقت الحرب يجب أن يكون بموافقة الدول المعنية أو بناء على طلبها. كما يجب أن تحترم بصورة كاملة سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وألا يتخذ وسيلة مستترة لتحقيق أغراض سياسية لأي دولة أو مجموعة من الدول. كما نعتبر أننا حين نتحدث عن تقديم المساعدات الإنسانية لأي دولة أو مجموعة من الدول. كما نعتبر أننا حين نتحدث عن تقديم المساعدات الإنسانية فإننا نعني برامج تتم تحت مظلة الأمم المتحدة أو تلك التي تتم من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولما كانت هذه العمليات تتم بناء على اتفاق مع الدول أطراف النزاع، فإن على الأخيرة واجب توفير الحماية اللازمة للمشاركين فيها. بمعنى آخر، فإننا لا نوافق على قيام أي منظمة غير حكومية من تلقاء نفسها باتخاذ قرار تقديم مساعدات إلى المدنيين في دولة ما دون سابق الحصول على موافقتها. ومع اتفاقنا مع صعوبة التعامل مع إشكالية الوضع بالنسبة لحالات دول قد تفتقر لسبب أو لآخر إلى وجود حكومة مركزية تفرض النظام على أراضيها، فإن مصر تدعو إلى قيام الجمعية العامة بدورها في تحديد الخطوات التي يجب اتباعها من قبل الأمم المتحدة في هذه الحالات بأسلوب شفاف وبمشاركة من كافة الدول صغيرها وكبيرها على حد سواء.

وتؤكد مصر دوما إدانتها الكاملة لأية انتهاكات يمكن أن يتعرض لها المدنيون في وقت الحرب. وتشارك المجتمع الدولي مطالبته لكافة الدول والأطراف أن تحترم حقوق المدنيين، وألا تتخذهم كبش فداء لتحقيق أغراض سياسية أو عسكرية. كما تؤكد مصر على أهمية عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين أو اتخاذهم دروعا بشرية. وتنادي مصر بأن يتم تطبيق ذات المعايير في جميع الحالات، خاصة وأن قواعد القانون الدولي ملزمة لكل الدول كبيرة كانت أم صغيرة، وأنه لا يجب أن يتصف رد فعل المجتمع الدولي بازدواجية المعايير.

وفي هذا الإطار، فإن مصر تهيب بالمجتمع الدولي التدخل لمواجهة حالة الطوارئ الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني والمتمثلة فيما يتعرض له من قتل وتنكيل ومن حصار وإرهاب من قبل القوات الإسرائيلية، بما أدى إلى مأساة إنسانية لهذا الشعب الأعزل، فضلا عن تقويض دعائم السلطة الفلسطينية وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية، وهو الأمر الذي بات يستصرخ الضمير العالمي لكي يتدخل لإنقاذ الاقتصاد والمؤسسات الفلسطينية من الانهيار من جانب، ولتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وإنقاذ عملية السلام في الشرق الأوسط من جانب آخر.

وفي هذا السياق، تُعرب مصر عن التقدير للأمم المتحدة وللمنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة على جهودها التي بذلتها لمساعدة الشعب الفلسطيني سواء بواسطة المنسق الخاص أو مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية. كما توجه الشكر للدول المانحة على دعمها المالي وتطالبها بزيادة هذا الدعم خلال هذه الفترة الحرجة، بما في ذلك من خلال الاستجابة للنداء الصادر من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وتعتبر مصر أن النازحين داخليا ليسوا فئة مستقلة بذاتها، وإنما يمثلون جزءا من المدنيين الذين توفر لهم اتفاقيات جنيف الأربع الحماية المطلوبة. ومن هنا فإن المطلوب في هذه المرحلة – في نظرنا – هو كفالة احترام هذه الاتفاقيات، وليس ابتداع قواعد جديدة لحماية فئة من المدنيين دون غيرها. كذلك نرى أن مهمة حماية النازحين هي في الأساس مسؤولية يجب أن تضطلع بها حكومات دولهم وأن تتحملها كاملة، وأن المطلوب من المجتمع الدولي في المقابل هو توفير المساعدات لحكومات الدول التي تُعاني من ظاهرة النزوح، حتى تستطيع أن تقوم هذه الحكومات بدورها في تقديم المساعدات والحماية لمواطنيها.

ومن هنا تكرر مصر دعوتها لمثل الأمين العام لشؤون النازحين داخليا لكي يقوم باستطلاع آراء كافة الدول في مضمون المبادئ التي قام وعدد من القانونيين بصياغتها، وبأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا في هذا الشأن حتى تقوم الجمعية العامة بالنظر فيما يمكن اتخاذه من خطوات بالنسبة لهذه المبادئ. وتطالب مصر الأمانة العامة للأمم المتحدة المعنية بالشؤون الإنسانية وبصفة خاصة اللجنة الدائمة بين المنظمات بالعمل على إطلاع الجمعية العامة أولا بأول بما تقوم به واللجان الفرعية المنبثقة عنها من وضع تقارير حول موقف النازحين داخليا وحول كيفية تطوير الخطوات التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة بشأنها.

وتعرب مصر عن تقديرها الكبير لكافة المبادرات المطروحة على الساحة الدولية والرامية إلى إعطاء دفعة للتعاون الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية. وفي هذا الإطار فقد انضمت مصر إلى قائمة الدول المتبنية للقرار المقدم من الدولتين الصديقتين تركيا واليونان الخاص بإنشاء وحدة مشتركة للتعامل مع الكوارث الطبيعية تحت تصرف الأمم المتحدة، وكذا للقرار المقدم من دولة الأرجنتين الصديقة والخاص بمشاركة أصحاب الخوذ البيض في أنشطة الأمم المتحدة التطوعية في مجال إعادة التأهيل والتعاون الفني للتنمية. وتؤكد مصر على أهمية اضطلاع الجمعية العامة بدور قيادي في مجال متابعة وتقييم أنشطة تقديم المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية. وتدعو الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ووكالاتها المتخصصة إلى مساعدة الدول التي تحتاج إلى بناء قدراتها المؤسسية الوطنية والإقليمية، ومن خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إيلاء الأهمية المناسبة لتحقيق أعلى درجات التنسيق بين كافة الأجهزة العاملة في هذا المجال سواء كانت داخل منظومة الأمم المتحدة أو فيما بينها وبين الأطراف الأخرى ذات الصلة، وذلك من خلال تنفيذ منهج متكامل للتعامل مع الكوارث الطبيعية بدءا بمرحلة الإنذار المبكر، ومرورا بمرحلة الإغاثة ثم وصولا إلى مراحل إعادة التعمير وأخيرا إلى مرحلة التنمية.

كما تُطالب مصر بتعميم الدروس المستفادة من تجارب الدول المختلفة في مواجهة الكوارث الطبيعية، وكذا المعلومات الخاصة بالإمكانات المتوفرة على المستوى الإقليمي والدولي للتعامل مع هذه الكوارث، بما في ذلك فيما يتعلق باستخدام القدرات العسكرية وأصول الدفاع المدني في

مواجهة الكوارث الطبيعية والتكنولوجية ومبادئ أوسلو المتعلقة بهذا الموضوع.

وتؤكد مصر على ضرورة مشاركة الدول كافة في أنشطة المجموعة الاستشارية الدولية للبحث والإنقاذ التي تعقد اجتماعاتها في جنيف. وتطالب مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية بإحاطة الجمعية العامة علما بقدر كبير من التفصيل حول أعمال هذه المجموعة وحول موقف المناقشات الدائرة هناك خاصة فيما يتعلق بفكرة صياغة إطار قانوني دولي يحكم عمليات البحث والإنقاذ المدني.

وترى مصر أن توفير الموارد الكافية لأنشطة تقديم المساعدات الإنسانية سوف يساعد الأجهزة المختصة على القيام بالمسؤوليات الإنسانية الملقاة على عاتقها على أكمل وجه. وتؤكد في هذا الخصوص على أهمية ألا تكون هذه الموارد على حساب ما هو مخصص أو سيخصص للبرامج والأنشطة الإنمائية التي تستفيد منها الدول النامية. وفيما يتعلق بذلك فقد لاحظنا بمزيد من القلق ما ذكره الأمين العام من أن نسبة الاستجابة للنداءات الموحدة قد انخفضت من ٨٠ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٥٩ في المائة عام ٢٠٠٠، وفي العام الحالي لم تتعد النسبة نحو ٢٣ في المائة حتى شهر أيار/مايو ٢٠٠١، كما أنها تتصف بعدم التوازن على الصعيد الجغرافي والقطاعي، بما لا يسمح بتوفير الحد الأدنى من الرعاية المطلوبة.

ولذا فإن مصر تهيب بالدول القادرة ماليا وبالمؤسسات المالية الدولية أن تزيد من مساهماتها لتمويل أنشطة الإغاثة والمساعدات الإنسانية تحقيقا لمبدأ التضامن والتكافل الدولي، وتطبيقا لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة. وتُعرب مصر عن موافقتها على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بتطوير العمل بالصندوق الدائري المركزي للطوارئ بحيث يقوم بتمويل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للشعوب التي تتعرض لكوارث طبيعية في مراحلها الأولى، ولحالات الطوارئ المركبة المزمنة، وكذا لتمويل الترتيبات الأمنية لحماية موظفي الأمم المتحدة والموظفين الآخرين المرتبطين بها. كذلك توافق مصر على اقتراح الأمين العام بتحويل مبلغ ١٠ ملايين دولار من موارد الصندوق الدائري المركزي للطوارئ إلى صندوق خاص يكون الهدف منه تمويل الاحتياجات الإنسانية لأفريقيا وتطالب الأمانة العامة بعرض تصوراتها فيما يتعلق بآليات عمل هذا الصندوق المقترح على الجمعية العامة للنظر فيها.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أعرب، باسم حكومة اليابان، عن عميق احترامي وتقديري لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في كل أرجاء العالم التي تُشارك، في ظل ظروف صعبة للغاية، في أنشطة الإغاثة الإنسانية. وإن الشجاعة والإحساس بالمسؤولية اللذين أظهرهما الموظفون الأفغان – الذين استمروا في الاضطلاع بأنشطتهم في مجال الإغاثة الإنسانية، في مجازفة شخصية كبيرة، حتى بعد إجلاء الموظفين الدوليين من أفغانستان – يستحقان إعجابنا الخاص.

إن المساعدة الإنسانية من المهام الرئيسية للأمم المتحدة. وهي أيضا من أصعب المهام التي يجري الاضطلاع بها في خضم أي صراع أو مواجهة، وكثيرا ما تنطوي على مجازفة بأرواح الأشخاص المشاركين فيها. وأنشطة الإغاثة الإنسانية في أفغانستان وفيما حولها مثال نموذجي، وهي تشكل تحديا هائلا للأمم المتحدة.

وفي ضوء هذا، فإن حكومة اليابان مصممة على تقديم الدعم القوي والتعاون مع جهود الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، التي ينسقها كيتزو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية.

واستجابة للنداء الموجه إلى المانحين الصادر عن الأمين العام عنان، تعهدت أيضا بتوفير ما يبلغ ١٢٠ مليون دولار لدعم أنشطة الإغاثة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والوكالات الأخرى. وفي عطلة نهاية الأسبوع الماضية، زارت وزيرة الخارجية اليابانية ، السيدة ماكيكو تاناكا، مخيما للاجئين في باكستان.

وترى الحكومة اليابانية أن من المهم إيلاء الاعتبار الواجب للنقاط الثلاث التالية عند تقديم الإغاثة الإنسانية إلى أفغانستان.

أولا، من الأساسي لنجاح جهود الإغاثة الإنسانية ضمان سلامة موظفي العمل الإنساني ووصولهم بلا عائق إلى اللاجئين والمشردين. ولذا فإن حكومة اليابان تدعو جميع القوات الأفغانية لضمان سلامة موظفي الإغاثة الإنسانية وحرية حركتهم. ونحثها أيضا على الكف عن أعمال الانتقام وعلى الالتزام الصارم بالقانون الدولي وخصوصا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وترحب الحكومة اليابانية بالتطور الذي أدى تحت قيادة الأمم المتحدة، إلى اتفاق الأطراف الأفغانية المعنية على المشاركة في مناقشات بشأن إنشاء حكومة مؤقتة، وستجري تلك المناقشات في ألمانيا. ونأمل مخلصين أن يؤدي الحوار والجهود المتصلة به إلى الاستقرار السياسي في أفغانستان حتى يمكن الاضطلاع بأنشطة المساعدة الإنسانية اللازمة بصورة سلسلة.

ثانيا، إن تعاون الدول المجاورة أساسي لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية، وبعضها ظلت تتعاون فعلا بقبولها للعديد من اللاجئين الأفغان، ولكن تعاون البلدان المجاورة بالغ الأهمية أيضا لعبور إمدادات الإغاثة الإنسانية إلى أفغانستان. ولذا من الضروري أن يعزز المجتمع الدولي مساعدته للبلدان المجاورة. وحكومة اليابان من جانبها، ظلت منهمكة في الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الاقتصادية الطارئة إلى بعض هذه البلدان.

ثالثا، من المهم ضمان أن يتلو أنشطة الإغاثة الإنسانية تقديم المساعدة على الإنعاش والتعمير بدون توقف. ولهذا فإن من الضروري الشروع في الإعداد لتقديم المساعدة على الإنعاش والتعمير في مرحلة مبكرة – وهذا من شأنه أن يُمكِّن من البناء على نتائج أنشطة الإغاثة الإنسانية في الاضطلاع بالإنعاش والتعمير. وعلاوة على ذلك، فإن الإنعاش والتعمير ييسر عودة اللاجئين والمشردين داخليا، ويعزز أيضا اندماج المقاتلين السابقين في المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن إعطاء الشعب الأفغاني إمكانية هذا التقدم سيشجعه بدوره على الكفاح من أجل الاستقرار السياسي.

على أساس هذا الاتجاه قامت حكومة اليابان، إلى جانب حكومة الولايات المتحدة، بتنظيم اجتماع من كبار المسؤولين بشأن المساعدة في تعمير أفغانستان، وقد عُقد ذلك الاجتماع في واشنطن في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وكما تم التأكيد في الاجتماع، تعتزم الحكومة اليابانية الدعوة إلى عقد مؤتمر على المستوى الوزاري في اليابان بشأن تعمير أفغانستان، الذي سينعقد خلال النصف الثاني من كانون الثاني/يناير القادم.

وغني عن القول إن هناك أنحاء أخرى عديدة من العالم، مثلها كمثل أفغانستان، تمس فيها الحاجة إلى سرعة تقديم المساعدة الإنسانية. وذلك النداء الجماعي لعام ٢٠٠١ من أجل ٢,٥ بليون دولار والذي وجهه الأمين العام قبل ساعات قليلة، ويستهدف ٣٣ مليون نسمة في ١٨بلدا ومنطقة، دليل واضح على هذه الحقيقة. فمن مسؤولية المجتمع الدولي أن يجمع الأموال اللازمة لأنشطة الإغاثة الإنسانية في مناطق مثل غرب أفريقيا والقرن الأفريقي

ومنطقة البحيرات العظمى وشمال القوقاز وجنوب شرق أوروبا وبعض أجزاء من آسيا.

ولا يمكننا في أي من تلك المناطق أن نغالي في التأكيد على أهمية النقاط الثلاثة التي تطرقت إليها بخصوص الحالة الأفغانية ألا وهي، سلامة موظفي الأنشطة الإنسانية؛ والتعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون مع البلدان المجاورة؛ والصلات المستمرة بين المساعدة الإنسانية والجهود الرامية إلى الإصلاح والتعمير.

والكوارث الطبيعية هي أيضا مشكلة إنسانية خطيرة يجب أن نعطيها اهتماما جديا بالقدر المماثل. ففي السنوات الأخيرة ازدادت بالفعل الكوارث الطبيعية في نطاقها ومعدل تكرارها على حد سواء في كل أنحاء العالم. وهذه الكوارث عامل خطير في تمزيق العملية الإنمائية في البلدان النامية. وأذكر منها: الزلازل في غرب الهند وفي السلفادور؛ وفصول الشتاء القاسية بدرجة غير طبيعية – المعروفة باسم دزود – في منغوليا؛ والأعاصير في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي؛ والأعاصير المدارية في شرق آسيا؛ وحالات الجفاف والفيضانات في أنحاء عديدة من العالم. فالاستشهاد بتلك الكوارث التي وقعت في العام الماضي فقط يعطينا فكرة واضحة عن حجم قوتها التدميرية.

إن الكوارث الطبيعية وما تفرزه من حاجة إلى المساعدة الإنسانية تأتي فجأة. ولذلك من المهم أن نقوم بالاستعدادات خلال الأوقات الطبيعية بحيث يُمكن الاستجابة بشكل فعال لحالات الطوارئ وخفض تداعياتها إلى الحد الأدنى. ولهذا السبب أيدت حكومة اليابان مبادرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإنشاء مكتب لشبكة الإغاثة في كوبي هذا العام، وقد مكّنت تلك المبادرة من جمع ونشر المعلومات في كل أرجاء العالم فيما يتعلق بحالات الطوارئ الإنسانية على مدار ٢٤ ساعة. وحكومة اليابان عازمة على تعزيز تعاونها مع الجهود المبذولة في هذا المجال، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

إن حكومة اليابان لدى تناولها للمسائل العالمية في قطاع واسع من المجالات، ابتداء من الفقر والتدهور البيئي والصراعات واللاجئين إلى الكوارث الطبيعية وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وأمراض أخرى معدية، تعلق أهمية كبرى على تركيز الانتباه على الأمن البشري، أي التركيز على حماية حياة وكرامة البشر. وبالطبع فإن النهج الذي يكون محوره الإنسان هو الأهم. ولذلك ستواصل حكومة اليابان تعزيز تعاونها مع أنشطة المساعدة الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة من منطلق إيلاء أهمية خاصة للأمن الإنساني.

السيدة آيير (الهند) (تكلمت بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره (A/56/95) عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وتولي الهند أقصى درجات الاهتمام بتوفير المساعدة الإنسانية لمن يحتاجونها. ولهذا السبب، وبالرغم من مواردنا المحدودة، نقدم مساعدات إنسانية كبيرة لمن يحتاجونها، وذلك انطلاقا من روح التعاون الصادق بين بلدان الجنوب.

ولقد أعلنا عن تقديم مساعدة اقتصادية في شكل أدوية ومساعدة طبية وأغطية وخيام وبطاطين، وخصصنا مليون طن من القمح للمحتاجين في أفغانستان والمشردين من ذلك البلد. وسيتم تقديم هذه المساعدات عبر وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الغذاء العالمي. كذلك أعلنا عن عزمنا تقديم قرض مفتوح يصل إلى ١٠٠ مليون دولار من أجل التعمير والإصلاح بعد الصراع. وبوصفنا بلدا يقع بجوار أفغانستان مباشرة، ولدينا رابطة معها تمتد عبر التاريخ،

فإننا على استعداد لفعل المزيد. وسنبذل كل جهد للإسهام في إحلال سلام دائم واستقرار وتنمية في أفغانستان.

التبرعات في عملية النداء الجماعي تنخفض بشكل منتظم. واعتبارا من أيار/مايو هذا العام، بعد توجيه النداء الجماعي بستة أشهر، لم يتم تمويل سوى ٢٣ في المائة من مبلغ الـ ٢,٨ بليون دولار المطلوبة. وهناك حاجة ملحة إلى ضمان توفير الموارد المالية الملائمة لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية. ولكن ينبغي أن تكون هذه الموارد زيادة على الموارد النادرة بالفعل المخصصة للتنمية لا أن تطرح منها. ولقد تم أيضا التأكيد على هذه النقطة في التقرير (A/55/1000) للفريق رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، والذي ترأسه فخامة السيد ايرنستو زيديللو، الرئيس السابق للمكسيك. وكما قلنا مرارا، فإن المساعدة الإنمائية، على المدى البعيد، تقلل الحاجة إلى المساعدة الطارئة بجعل النظام الاجتماعي – الاقتصادي مرناً في مواجهة أثر الأخطار والكوارث.

لقد أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن التمويل من أجل حالات الطوارئ الإنسانية متقطع. هناك دعم سريع وسخي من المانحين لبعض حالات الطوارئ ولكن دعم قليل لحالات أخرى. إننا نرحب في هذا السياق بعزم المكتب إجراء تحليل لتمويل المانحين وأنماطه بغية تحديد سبل معالجة الاختلالات. كما أننا قلقون إزاء التوجه المتزايد نحو استخدام الوكالات الثنائية والمنظمات الدولية غير الحكومية في إيصال المساعدات الإنسانية؛ فمن رأينا أن الآليات متعددة الأطراف هي القناة المناسبة.

ومن الضروري أيضا في مناخ يتسم بانخفاض تدفقات الموارد أن نضمن الاستغلال الأمثل والفعال للأموال المتاحة. إن القدرات الموجودة في البلدان النامية، والمتاحة غالباً في مكان قريب من موقع الكارثة الطبيعية، يمكن أن توفر وسيلة عملية لتقديم الموارد المحدودة. ولقد كانت هذه إحدى التوصيات الرئيسية المنبثقة من النتائج المتفق عليها في الجزء الأول من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٨، وتناولت المسائل الإنسانية وأعيد التأكيد عليها في الجزء الثاني للمسائل الإنسانية، من دورة المجلس التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٩. إننا نتطلع إلى متابعة الأمانة العامة لهذا العمل.

ونحن ندرك أن هناك اهتماماً بالحاجة إلى تقديم رؤية طويلة الأجل في الاستجابة للأزمات الإنسانية، خاصةً من خلال إقامة آليات لتمويل الانتقال السلس من الإغاثة إلى التنمية. ونقر بضرورة معالجة ذلك. إلا أن هذا يستدعي اهتماماً من المانحين، وليس اهتماما مؤسسيا. ولا يمكن أن يكون حل المشكلة بإنشاء نوافذ جديدة ولا بتوسيع النوافذ الموجودة حاليا في صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

وقد ذكر الأمين العام أن وصول الأطراف العاملة في المجال الإنساني إلى السكان المتضررين هي من بين التحديات الأساسية التي تواجهها عمليات الإغاثة الإنسانية، ولا سيما في الحالات الطارئة المعقدة. كما أوضح أن كثيرا من الحالات الطارئة الإنسانية تسبقها انتهاكات متصاعدة لحقوق الإنسان. وفي حين أن هذا قد يكون صحيحا، إلا أننا نرى أن من الواجب إن نبقي على أوجه التمييز بين الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان وحفظ السلام والجوانب السياسية والإنسانية في عمل الأمم المتحدة لو أردنا الحفاظ على الثقة التي تتمتع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية. وندرك أن معضلة إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر، في مناطق الصراع وحيثما تكون إحدى عمليات حفظ السلام مرابطة، قد تكون مؤلمة. غير أنه، وكثيرا ما يقال ذلك، لا بد من الاعتراف بأن المساعدة الإنسانية لا يمكن توفيرها – ولا يمكن لها أن تستمر بالتأكيد – تحت قصف النيران.

إن قضية المساعدة الإنسانية التي تقدم للأشخاص المشردين داخليا من القضايا المثيرة للجدل. وتقرير الأمين العام يشير إلى الجهود الداعية إلى إبراز المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح. غير أننا نلاحظ أن هذه المبادئ التي لم يُشارك في وضعها سوى فريق للخبراء القانونيين بالتعاون مع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية، لا تحظى بموافقة حكومية دولية.

وفي الختام، نود، أن نشير إلى المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية التي حددت بشكل واضح تماما في الجزء الأول من مرفق القرار ١٨٢/٤٦. وهذه المبادئ هي الإنسانية والحياد وعدم التحيز، والاحترام الكامل للسيادة، والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للدول. ويسلم القرار بالأهمية القصوى لموافقة البلدان المتضررة على تنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية داخل أراضيها. وهذه المبادئ سليمة وثبتت صحتها على محك الزمن، وسيسهم تطبيقها المستمر في النجاح في تخفيف الألم والمعاناة.

السيد ساغاش (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفدي للتقارير التي أعدها الأمين العام عن بند جدول الأعمال قيد النظر. إن هذه التقارير تبين بشكل واضح وموضوعي الأنشطة الجارية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في معالجة النطاق المتزايد لقضايا المساعدة الإنسانية، وتثبت بشكل مقنع الحاجة إلى زيادة تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة.

وأود، على وجه الخصوص، أن أشير إلى الوثيقة A/56/447، المعنونة ”تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها“. وهذا التقرير يحتوي على تحليل متعمق وتوصيات عملية بشأن المزيد من الإجراءات، التي ستتخذ على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، اللازمة للتغلب على الآثار طويلة الأجل الناتجة عن كارثة تشيرنوبيل، التي، كما تعرفون جيدا، أثرت تأثيرا شديدا على أوكرانيا، بالإضافة إلى بيلاروس والاتحاد الروسي.

إن حكومة أوكرانيا تؤيد تأييدا كاملا النهج الجديد نحو تعزيز أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتشيرنوبيل كما جاء في التقرير. وانتقال السياسة المقترحة من الاستجابة في حالات الطوارئ إلى المساعدة الإنمائية سيسمح بتركيز المساعدة الدولية القائمة على المشاركة المكثفة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والوكالات الإنمائية الأخرى الأعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتشيرنوبيل، بالإضافة إلى البنك الدولي والشركاء الآخرين، بشأن المهام ذات الأولوية التي ينبغي التصدي لها في مجالي إعادة التأهيل والتنمية.

إن الحادث النووي الذي وقع قبل ١٥ عاما في محطة الطاقة النووية في تشيرنوبيل قد أثّر تأثيرا كبيرا على كل مجالات الحياة البشرية في أوكرانيا، بما في ذلك البيئة، والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، والاقتصاد، ولا سيما الإنتاج الصناعي والزراعي. وقد تأثر أكثر من ٣,٥ مليون شخص بتلك الكارثة، من بينهم حوالي ١,٢ مليون طفل. وما زال أكثر من ٢,٣ مليون طفل يعيشون في مناطق ملوثة. وتغطي المنطقة الملوثة بصفة عامة أكثر من ٥٠٠ ٥٣ كيلومتر مربع. وتقدر القيمة المتراكمة للخسائر الاقتصادية حتى اليوم بنحو ١٠٠ مليار دولار. وخلال العقد المنصرم، أنفق ما يتراوح بين ٥ و ٧ في المائة من بند النفقات في الميزانية العامة في أوكرانيا، أي ما يزيد على ٦ مليارات دولار، في معالجة الآثار المترتبة على الحادث.

واليوم، بعد انقضاء ١٥ عاما على وقوع تلك الكارثة، يصعب أن نقدر نطاق نتائجها تقديرا كاملا. وما زالت الكارثة تحدث خسائر مادية ومالية كبيرة، فضلا عن أضرار الإشعاع. لقد أثرت تلك الكارثة سلبا على صحة السكان. وليس من قبيل المبالغة القول إن العلم والممارسات على مستوى العالم لم يسبق أن واجهتهما مشاكل بهذا النطاق والتعقيد الذي تتسم به المشاكل التي نشأت عن حادث تشيرنوبيل. ولا بد لنا أن نسلِّم، مع الأسف، بأن صفحة كارثة تشيرنوبيل في تاريخ البشرية لم تطو بعد.

ولقد كانت النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الدولي، المعنون ''خمسة عشر عاما بعد حادث تشيرنوبيل، الدروس المستفادة'' الذي عقد في كييف في نيسان/أبريل الماضي وحضره وكيل الأمين العام، السيد كيتزو أوشيما، هي دليل آخر على هذه الحقيقة.

ونرحب بالتقدم المحرز في تعزيز التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل. ونقدر أنشطة ودور وكيل الأمين العام، السيد كيترو أوشيما، منسق الأمم المتحدة المعني بتشيرنوبيل، وزملائه في تعزيز التعاون الدولي الذي يستهدف تخفيف آثار الكارثة وصياغة الاستراتيجية الجديدة للأمم المتحدة لمعالجة النطاق الواسع من المشاكل التي ما زالت قائمة. وبقيادة مكتب منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، تم بناء توافق واسع في الآراء في نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه الاستراتيجية الإبداعية.

وفي رأينا، تنبغي زيادة تعزيز دور لجنة التنسيق الرباعية للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل، التي يرأسها السيد أوشيما، لتوفير تنسيق أفضل في أنشطة الأمم المتحدة في معالجة المشاكل المعقدة والمتعددة الجوانب الناتجة عن ذلك الحادث.

إن رئيس جمهورية أوكرانيا وحكومتها، إدراكا منهما لمسؤوليتهما تجاه شعب بلدي وتجاه العالم بأسره اتخذا خطوات متسقة لتخفيف آثار كارثة تشيرنوبيل وتقليلها. ومن بين هذه الخطوات إغلاق محطة الطاقة النووية في تشيرنوبيل في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقد حظي المدلول التاريخي لهذا الإجراء باعتراف دولي واسع النطاق وتم التوكيد عليه من جديد في قرار الجمعية العامة الذي اعتمد بالإجماع في دورتها السابقة. ومن خلال هذه الخطوة الهامة، وإن كانت صعبة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فإن أوكرانيا أكدت من جديد التزاماتها الدولية، ولا سيما الالتزامات بموجب مذكرة أوتاوا بشأن إغلاق المحطة.

وقد أعلن رئيس جمهورية أوكرانيا، السيد ليونيد كوتشما، في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة إغلاق مصنع تشيرنوبل، أننا على استعداد لمشاطرة المجتمع الدولي بحرية خبرتنا الفريدة والمريرة في الوقت نفسه، التي تراكمت عبر السنين بشأن إزالة آثار تشيرنوبل، ووضع سلسلة من التدابير التي تضمن ظروف العيش المأمونة والصحية والسليمة للجميع وفي كل مكان. ويقترح رئيس جمهورية أوكرانيا استخدام المجال المحيط بمصنع تشيرنوبل كمنطقة تجارب للمركز العلمي والتكنولوجي الدولي.

ويمكن أن تجري في الموقع بكل نجاح دراسة وتطوير تكنولوجيات السلامة النووية والتكنولوجيات المتعلقة بتخفيض وإزالة عواقب الحوادث النووية، وتكنولوجيات إصلاح البيئة وغيرها، لما فيه مصلحة البشرية بأسرها ولمصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة.

وأود أن أعرب عن اعتقادنا الراسخ بأن إنهاء مهمة المصنع يجب ألا تؤدي إلى حذف مسألة تشيرنوبل من جدول الأعمال العالمي. وبتقادم السنين على الكارثة، تصبح

الحاجة إلى تعزيز جهود التنسيق التي يبذلها المجتمع الدولي بغية التصدي لعواقبها أكثر وضوحا وأهمية. وقد أثبت نطاق عواقب كارثة تشيرنوبل وطابعها الطويل الأجل أنها ليست مسألة داخلية وقضية تهم أوكرانيا، بل هي مرة أخرى مسألة تحتاج إلى اهتمام عالمي.

إننا في أوكرانيا نعرب عن تقديرنا لما قام به المجتمع الدولي من عمل بالفعل لمساعدة بلدي على التخفيف من عواقب كارثة تشيرنوبل وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، ولا سيما الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في إطار خطة تنفيذ المأوى التي اعتمدتها قمة مجموعة السبعة في دنفر في حزيران/يونيه ١٩٩٧، والتي ترمي إلى ضمان السلامة البيئية للتابوت الحجري لمفاعل تشيرنوبل المدمَّر؛ والأنشطة التي تم الاضطلاع بها بموجب برنامج الأمم المتحدة لتشيرنوبل الذي شرع فيه في تموز/يوليه ٢٠٠٠ بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة أوكرانيا وبدعم مالي من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ويرمي البرنامج إلى معالجة المشاكل الاجتماعية – النفسية والطبية والبيئية العديدة التي تتصل بتشيرنوبل. واسمحوا لي أيضا أن أذكر المشاريع الهامة الأخرى في مختلف المجالات التي تم تنفيذها بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والصناديق.

وأخيرا، أود أن أشير هنا إلى الزيارة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة المتعددة التخصصات والمشتركة بين الوكالات إلى أوكرانيا وبيلاروس والاتحاد الروسي والتي زارت بلادنا في هذا الصيف، والبعثة التي قام بها إلى هذه البلدان في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام السيد كالمان ميتسي نائب منسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبل ومدير المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وسيجري تجميع الاستنتاجات والنتائج التي أسفرت عنها البعثات والتحليل المستقل للحالة الراهنة في المناطق المتأثرة بتشيرنوبل، فضلا عن المقترحات الملموسة بشأن المشاريع التي ستنفذ في مختلف المجالات التي تتصل بتخفيف عواقب تشيرنوبل، في تقرير منفصل يتوقع أن يقدم قريبا ويدمج في استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة لتخفيف عواقب الكارثة.

ونود أن نعرب عن امتناننا الخالص وتقديرنا للمساعدة التي قدمها مجتمع المانحين، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والصناديق إلى أوكرانيا في الأعوام الماضية. وإننا نعتقد اعتقادا جازما بأن المجتمع الدولي سوف يواصل دعمه للجهود التي تبذلها البلدان المتضررة من تشيرنوبل من أجل التخفيف من عواقب الكارثة، وبأنه سيتم الحفاظ على الدور التنسيقي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ميدان التعاون الدولي بشأن تشيرنوبل وتعزيزه.

إن وفود أوكرانيا وبيلاروس والاتحاد الروسي، بالاشتراك مع إسرائيل والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية تعتزم قريبا أن تقدم إلى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن ”تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود الرامية إلى دراسة عواقب كارثة تشيرنوبل وتخفيفها وتقليلها إلى أدنى حد ممكن“ لكي تنظر فيه الجمعية. وإننا ندعو الوفود إلى تأييد مشروع القرار، ونعرب عن أملنا بأن يعتمد بتوافق الآراء، كما تم في السنوات الماضية.

وأود أيضا أن أشير إلى مسألة أخرى هامة بالنسبة لوفد أوكرانيا – وتتعلق بتقديم المساعدة الاقتصادية إلى بلدان شرق أوروبا التي تأثرت من جراء التطورات التي حدثت في البلقان.

إن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، والمطبقة لفترة طويلة ضد يوغوسلافيا؛ والأزمة في كوسوفو؛ والأحداث المعروفة جيدا التي وقعت في البلقان عام ١٩٩٩ قد كان لها تأثير ضار على اقتصاد بلدي، الذي تكبد خسائر جسيمة نتيجة لتوقف التجارة والروابط الاقتصادية مع البلدان الأوروبية وتوقف الملاحة في نهر الدانوب. وتقدر الخسائر التي منيت بها شركات الشحن بالسفن والموانئ وحدها من عام ١٩٩٩ وحتى النصف الأول من عام ٢٠٠١ بنحو ١٦٠ مليون دولار.

إن أوكرانيا ليست البلد الوحيد الذي لا يزال يواجه هذه المشاكل. فقد تكبدت أيضا دول عديدة أخرى في المنطقة خسائر اقتصادية.

ومما يدعو للأسف أنه بالرغم من القرارات التي اتخذها الجمعية العامة، لم تكن كافية المساعدة المقدمة إلى الدول المتضررة فيما تبذله من جهود للتغلب على العواقب الضارة للأحداث التي جرت مؤخرا في البلقان.

ونعرب عن امتناننا للأمين العام لتقريره بشأن الموضوع. ويحدد التقرير بكل وضوح المشاكل الاقتصادية الخاصة المستمرة التي تواجهها هذا الدول. وإننا نوافق على النتائج الواردة في تلك الوثيقة (A/56/632).

وإننا نعتقد بأنه ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ المزيد من التدابير من أجل كفالة النمو الاقتصادي والتنمية في دول المنطقة، ولا سيما تنمية النقل والهياكل الأساسية، فضلا عن استئناف الملاحة في نهر الدانوب بشكل كامل. وإننا نشجع الدول والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الدولية، على الاستمرار في تقديم مساعدتها من أجل دعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة بنفسها.

وفي هذا الصدد، قام وفد أوكرانيا بوضع مشروع قرار يتعلق بتقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى دول أوروبا الشرقية المتضررة من التطورات التي جرت في البلقان، وسيقدم أيضا قريبا إلى الجمعية. وإني أود أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن أملنا الوطيد بأن يحظى مشروع القرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال، كما حظي سابقا، بتأييد واسع من الوفود وأن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها السادسة والخمسين.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): لقد انقضى ما يقرب من ١٠ أعوام على اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨٢/٤٦ عام ١٩٩١. ويقدر وفد الصين الجهود الجبارة التي بذلتها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة طيلة هذه السنين بغية تعزيز المساعدة الإنسانية وتنسيقها. وأود أن أعرب أيضا عن تقديري لجهود المنظمات غير الحكومية في مجال المساعدة الغوثية.

ومع ذلك، علينا أن نذكر أيضا أن العام الأول من هذا القرن الجديد لا يتسم بالسلام الذي كنا نبغيه. فتنشب صراعات مسلحة جديدة هنا وهناك، وتتفاقم مشاكل اللاجئين ويزيد عدد الكوارث الطبيعية، مما يؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. ولهذا، ما زال الطريق طويلا وشاقاً أمام المجتمع الدولي لكي يضمن تنفيذ المساعدة الإنسانية بأسلوب منظم وسلس ولكي يحقق نتائج ملموسة.

ويود وفد الصين أن يدلي بملاحظات على بعض المشاكل المشار إليها في تقرير الأمين العام. أولا، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، عند تقديم المساعدة الإنسانية، أن يراعيا بدقة المبادئ الإرشادية للميثاق. مثل الظروف الإنسانية والحياد والعدالة. فضلا عن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية ذات الصلة أن تضطلع بأعمالها وفقا لمسؤولياتها. فبدون تطبيق هذه المبادئ سيكون من الصعب جدا أن تسفر جهود المساعدة الإنسانية

عن تحقيق النتائج المطلوبة. بل والأسوأ أنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث كوارث إنسانية جديدة.

وثانيا، بينت التجربة طيلة السنوات الشعر الماضية، كما أشار الأمين العام في تقريره، أن المساعدة الإنسانية لا يمكن أن تحل محل العمل السياسي. ففي حالات كثيرة يستحيل حسم الأزمات على النحو الواجب بدون بذل جهود سياسية ودبلوماسية منسقة. ويود وفد الصين أن يؤكد أنه يجب على المجتمع الدولي، عند تقديم المساعدة، أن يعطي الأولوية للقضاء على أسباب نشوب الأزمات الإنسانية لكي نمنع نشوبها من جديد.

وثالثا، أثبت القرار ١٨٢/٤٦ جدواه طيلة السنوات العشر الماضية. والآن، وإزاء التفاقم السريع في الحالة الإنسانية، لا يزال بإمكان هذا القرار أن يكون هاديا هاما للجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة. ونرجو أن تمتثل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة امتثالا صارما لأحكام هذا القرار عند اضطلاعها بجهود المساعدة الإنسانية لكي تحقق نتائج فعالة بحق.

ورابعا، أنجز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قدرا كبيرا من العمل وحقق نتائج طيبة في مجال الشؤون الإنسانية الدولية خلال العام الماضي. ونود أن نعرب عن تقديرنا لذلك. ونرجو أن يتمكن هذا المكتب من الحصول على الموارد المالية الكافية لعملياته، فوجود قاعدة مالية قوية لجهوده الإنسانية العالمية من شأنه أن يمكنه من الاستجابة على نحو أكثر فعالية لحالات الطوارئ.

وأخيرا، أود أن أعلق على مبادرة الخوذ البيض. فهي تكمل جهود المساعدة الإنسانية بأسلوب هام ومفيد بوصفها آلية أنشأتها البلدان على أساس طوعي من أجل الاستجابة إلى الكوارث وحالات الطوارئ. ويعتقد وفد الصين أن هذه مبادرة إيجابية وستسهم في تعزيز قدرة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على الاستعداد لمواجهة الكوارث أو التخفيف من حدة آثارها. ولكننا لم ننتفع على نحو كامل بعد بكل طاقات هذه المبادرة. ونرجو أن تجري وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة دراسات متعمقة في هذا الشأن وأن تنتفع بالكامل من مبادرة الخوذ البيض، إذ يتخذ المجتمع الدولي الإجراءات اللازمة لمعالجة الكوارث الطبيعية.

السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أتيحت لي الفرصة للكلام بشأن هذا البند من جدول الأعمال وأشكر الأمين العام على تقريره المتعمق عن المساعدة الإنسانية.

إن اهتمام العالم ينصب الآن على أفغانستان. وهناك حاجة إلى بذل جهود فعالة ومنسقة تنسيقا جيدا في مجالي الغوث والتعمير. والمجتمع الدولي ملتزم بمساعدة الشعب الأفغاني. ومن المهم أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور مركزي وجوهري في هذا الصدد.

ويجب أن يوفر هذا الجهد رؤية إيجابية لمستقبل أفغانستان. ويجب أن يكون مرتبطا بحكومة عريضة القاعدة تمثل حقوق الإنسان وتحميها. ويجب أن ينطبق على الأفراد من جميع الخلفيات العرقية والمناطق - رجالا كانوا أو نساء. وعن اضطلاعنا بجميع الجهود الرامية إلى الغوث وإعادة التأهيل والتعمير، يجب أن نضمن أن تؤدي النساء أدوارا بارزة في مجالات التخطيط والتنفيذ وتلقي المساعدة. وينبغي للشعب الأفغاني أن يضطلع بدور مركزي في إعادة بناء مجتمعاته. ويجب أن ينخرط أمناؤه في ذلك على جميع المستويات، المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والمستوى المحلي ومستوى القاعدة الشعبية. ونشجع الأفغان في الشتات على تقديم إسهام اقتصادي كبير أيضا.

وهناك عدد من المسائل التي يجب أن نعالجها قبل وطيلة عملية التعمير في أفغانستان. أولا، يجب ضمان سلامة

وأمن العاملين في المجال الإنساني. وثانيا، يجب أن تتاح للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمانحين والمنظمات غير الحكومية إمكانية الوصول الآمن إلى السكان المتضررين.

وثالثا، ينبغي إزالة الألغام لكي يمكن للاجئين والمشردين داخليا العودة بأمان إلى ديارهم. ورابعا، يجب إعادة فتح المدارس وإتاحتها للطلبة من جميع الخلفيات العرقية ومناطق، وللفتيان والفتيات على حد سواء. وبفتح المدارس من جديد. سيجري التوصل على نحو أفضل للهدف الطويل الأجل. وهو تعليم قادة المستقبل في أفغانستان. وسيساعد ذلك أيضا على تحقيق الأهداف المباشرة، وهي السماح للأسر وللطوائف بأن تسترد نظام حياتها، مع توفير العمالة والدخول للمدرسين الأفغان.

وخامسا، ينبغي إعادة إنشاء نظم الرعاية الصحية وتوفيرها لجميع الرجال والنساء والفتيان والفتيات. وسادسا، يجب أن تتصدر قائمة أولويات التعمير الزراعة – بما فيها توفير البذور من أجل الزراعة وإصلاح نظم الري واستعادة مزارع الأسر.

إن شعب أفغانستان اعتمد اعتمادا كبيرا على شجاعته وإبداعه ومهارته وإيمانه لكي يواصل الحياة خلال سنوات الخوف والبؤس. وسنساعده على أن يستقي من نفس مصادر القوة هذه لكي ينتعش ويزدهر في عالم القرن الحادي والعشرين. وسيجري إحراز التقدم في أفغانستان من خلال التعاون الوثيق والإدارة المنظمة للمساعدة الدولية.

وعلى الرغم من أن عناوين الأخبار العالمية ما زالت مركزة على أفغانستان، فإننا لا نستطيع أن ننسى حالات الطوارئ الإنسانية الأخرى والكوارث الطبيعية الجارية في العالم. وفي رأينا أن تقرير الأمين العام يقدم توصيات سليمة لتحسين استجابتنا لهذه الأزمات. وتؤيد الولايات المتحدة بشكل خاص التوصيات التالية الواردة في التقرير.

أولا، إن الوصول إلى السكان المعرضين للأزمات هو في المقام الأول من جهود الإغاثة. وينبغي أن تكون لدى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ المقدرة على التفاوض بشأن تحسين فرص الوصول. وسيتحسن إيصال المساعدة الإنسانية إلى حد كبير إذا قام بذلك.

ثانيا، لقد قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بدور أساسي في تحسين كفاءة وفعالية العمليات الإنسانية. ونحن نؤيد قيام اللجنة بدور معزز لتحسين تنسيق الاستجابة الإنسانية. إلا أن هناك مشاغل جدية ما زالت باقية في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، ما زالت المشاكل مستمرة داخل العملية المشتركة بين الوكالات من حيث اختيار المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية وإيفادهم في الوقت المناسب. وعلينا أن نحسن هذه الحالة.

ثالثا، نرحب بالاستخدام الأكثر كفاءة للصندوق المركزي الدائر لحالات الطوارئ. ونحن نؤيد توسيع مجال استخدام الصندوق لكي يشمل تقديم المساعدة الإنسانية للحالات الناجمة عن الكوارث الطبيعية. ونؤيد استخدامه أيضا في تلبية متطلبات الطوارئ الممتدة وفي حالات القيام بترتيبات أمنية لموظفي الأمم المتحدة والأشخاص المرتبطين بها.

رابعا، إننا نحث جميع الحكومات، بما فيها حكومتي، على مراعاة التنسيق بصورة أفضل في تخصيص الموارد لعملية النداءات الموحدة. وهكذا نضمن أن تمويلنا يدعم الاستراتيجية المتكاملة المعرب عنها في النداء.

خامسا، نقر بأن المجتمع الدولي يكون أميل للاستجابة في بداية الأزمة. ولكننا نسلِّم أيضا، بأن التمويل له أهمية حيوية مماثلة عندما يبدأ بلد أو منطقة في النهوض من جديد. ولذلك نشجع المزيد من الحكومات على تقديم

التبرعات. كما ندعو المانحين إلى استكشاف السبل التي من شأنها أن تزيد التمويل للأنشطة عبر الوطنية.

وتؤيد الولايات المتحدة أيضا توصيات الأمين العام بشأن الجماعات ذات الاحتياجات الخاصة. وينبغي أن تستغل جهود الإغاثة مواطن القوة في السكان المتضررين. ولا بد أن يشرك أولئك الأفراد في توزيع المساعدة الإنسانية، كما ينبغي أن يشركوا في أنشطة التأهيل وبناء السلام.

ولا بد من إشراك النساء في منع نشوب الصراعات وتسويتها. ومشاركتهن أساسية لصون السلم والنهوض بالأمن. ولا بد من أن توفر جميع الوكالات الإنسانية تدريبا لموظفيها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وينبغي أن يدمج المنظور الجنساني في الجهود الإنسانية لضمان وضع قدرات واحتياجات الرجال والنساء في الاعتبار.

إننا نؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تلبية أفضل لاحتياجات المشردين داخليا. ولكي يتم ذلك، لا بد من تقوية قدرة منظومة الأمم المتحدة في الاستجابة لهؤلاء السكان بشكل يعول عليه بصورة أكبر.

وأخيرا، فإن بلدي ملتزم التزاما قويا بالإغاثة في حالات الطوارئ وتخفيف وطأة الأزمة. إننا نؤيد الأهداف التي حددها الأمين العام في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. ونؤيد على الأخص نداءاته لإيجاد روابط أوثق مع الكيانات غير المنتمية إلى الأمم المتحدة والعاملة في إدارة الأزمات. ومن المهم أن نعزز قدرة السلطات الوطنية والإقليمية على العمل على إدارة أزماتهم كما نشيد بوكالات الأمم المتحدة لإقامتها علاقات وثيقة فيما يتعلق ببرامج المعلومات المتصلة بالكوارث مثل شبكة الإغاثة، ونشجع على الاستخدام الأوسع نطاقا لصيغ تشاطر المعلومات النموذجية.

وكما سمعنا صباح اليوم أثناء بدء عملية النداءات الموحدة على المستوى العالمي، فإن ملايين الأفراد في جميع أنحاء العالم يواجهون احتياجات إنسانية هائلة. وإن جهودنا نحن جميعا – وكالات الأمم المتحدة، والمانحون، والصليب الأحمر والهلال الأحمر، والوكالات الخاصة والوكالات غير الحكومية والحكومات المضيفة – يجب أن تكون قوية وحسنة التنسيق حتى يمكن تلبية احتياجات هؤلاء الأشخاص على أفضل ما تستطيعه قدرتنا.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): ثمة مناقشة جارية بشأن العقبات التي تعترض طريق إيصال المساعدة لمن يحتاجون إليها بشكل فعال. وغالبا ما نتساءل عن العقبة الأساسية التي تعوق وصول المساعدة الإنسانية وهذه العقبات ترجع في رأي البعض إلى ندرة الموارد؛ وترجع في رأي البعض الآخر، إلى الهجمات التي ارتكبت ضد العاملين في الشؤون الإنسانية وإلى انعدام البيئة الآمنة والمأمونة.

والواقع أن هناك تركيبة مختلفة من العوامل، وفقا لكل حالة – مثل انعدام الموارد، والبيئة الأمنية المهتزة، والصعوبات التي تواجه ضمان التنسيق – تتدخل في العمل وبإمكانها أن تعوق إيصال المساعدة الإنسانية.

وقد آن الأوان للتغلب على تسييس المناقشة واتخاذ منظور جديد لدور الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوفير المساعدة الإنسانية. وفي رأينا، أنه يكفي أن نؤكد من جديد على المستوى السياسي أن قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ما زال يوفر الإطار اللازم لأنشطة الأمم المتحدة في المجال الإنساني. وهذا هو البيان السياسي الشامل الذي علينا اعتماده حتى

نتفادى سوء الفهم ونتخذ موقفا أكثر تعاونا وأقل مجابهة في هذا المجال.

ويمكن تفادي الشكوك أيضا عن طريق ما يمكن أن أسميه تدابير بناء الثقة. ويمكن أن تفتح الأفكار البسيطة نسبيا نافذة واسعة جديدة أمام الفرص. وبإمكاننا أن ندخل مزيدا من التحسين في تدفق المعلومات وأن تفتح قنوات لتبادل الآراء أكثر منهجية وسلاسة بين الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة، على نحو ما أكدنا أثناء القسم الإنساني من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام. ويسعدنا أن نلاحظ أن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد كينزو أوشيما، قد بدأ ممارسة تقديم إحاطة إعلامية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوفود المهتمة عن أعمال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وأود أن ألقي الضوء على ثلاثة مجالات واسعة لا يمكن إغفالها في أي محاولة لتحسين أداء المنظومة ألا وهي: الوقاية والتنسيق والحماية.

وعلى الرغم من أن الإغاثة في حالات الطوارئ تعد جوهرية بالنسبة للكوارث الطبيعية، فإن التأهب حيوي أيضا. إن تقديم المساعدة الدولية، بما في ذلك المساعدة في مجال التنمية على المدى الطويل، يعد أمرا أساسيا في هذا الصدد ويمكن أن يدخل تحسينا ملحوظا فيما يتعلق بتخفيف وتقليل الحاجة إلى المعونة في فترة التعمير بعد انتهاء الكارثة. والكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان متشابهتان من حيث أنهما ما برحتا تتسببان في إلحاق الضرر والمعاناة في جميع أنحاء العالم، بينما تقصر الموارد اللازمة لتخفيف عواقبهما وتعزيز الجهود الوقائية عن الوفاء بما تمس الحاجة إليه.

وتؤدي الوقاية دورا هاما أيضا عندما يتعلق الأمر بما يسمى حالات الطوارئ المركبة. وتشمل الوقاية في هذا السياق إنشاء أسس متينة لمجتمع سلمي من خلال التعاون من أجل التنمية والقضاء على الفقر وتعزيز حكم القانون. ويشكل تقرير الأمين العام عن الوقاية من الصراعات المسلحة مساهمة هامة لتحقيق ذلك الغرض ويتناول مسألة الوقاية بوصفها مسألة شاملة. وهو محق في التأكيد على أن الوقاية تتطلب التنسيق بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة التي لها مصلحة. والتنسيق ضروري أيضاً، وينبغي أن نبني على تجارب من قبيل بعثة التصدي للكوارث والإصلاح المشتركة، المضطلع بها في كافة البلدان التي تضررت من إعصار ميتش، وعلى غيرها من الدروس المستفادة خلال حالات الطوارئ. لذلك نعلق أهمية كبيرة على ما يمكن أن تسهم به الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي الاجتماعي كل في ميدان اختصاصه بهدف إيجاد تضافر في مجال تقديم المساعدات الإنسانية. ويمكن أن تعين الاجتماعات المشتركة بين أجهزة الأمم المتحدة على تهيئة مناخ مؤاتٍ لزيادة التفاعل والتعاون.

وفي مجال الوقاية، لعلي أذكر ثلاث مسائل هي: سبل وصول العاملين في مجال المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجون إليها ومسؤولية الدول عن ذلك؛ وسلامة موظفي المساعدات الإنسانية وأمنهم؛ ومسألة المشردين داخلياً.

وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن إيصال المساعدة إلى سكانها. أما إذا عجزت عن ذلك، فعليها أن تمتثل لالتزاماتها الدولية بكفالة وصول موظفي تقديم المساعدة الإنسانية لمن يحتاجونها بأمان ودون عائق. ونعرف أن للأزمات المتعلقة باللاجئين والتشرد الداخلي أسباباً متعددة. ومن دواعي القلق أن نجد من أكثرها شيوعاً الانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن نعزز جهود الدعوة

التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وأن نتخذ الإجراءات لوقف الإساءات وكفالة محاسبة المسؤولين عن جرائمهم.

وكثيراً ما يكون الفاصل مشوّشاً بين المتحاربين والمدنيين في صراعات اليوم، وكثيراً ما تكون عواقب هذه الصراعات مأساوية. ويعاني العاملون في المجال الإنساني والسكان المدنيون أشد ما يعانون نتيجة للتعقيد البالغ الذي يتسم به جو الصراعات في هذه الأيام. فهم يُستهدفون بدرجة متزايدة وكثيراً ما يقعون ضحايا إما للعنف المتعمد أو العشوائي. وعدد الموظفين المدنيين الذين يلقون حتفهم في خدمة الأمم المتحدة مروّع. بل لقد أصبح الكثيرون من العاملين في تقديم العون الإنساني غير التابعين للأمم المتحدة يقعون ضحايا لهذه الصراعات كذلك.

ويعرض التقرير المقدم من الأمين العام في هذا الشأن في العام الماضي عدداً من التوصيات لتعزيز نظام الإدارة الأمنية بالأمم المتحدة. ويجب أن نبتّ فيها على وجه السرعة. وقد صدقت البرازيل خلال مؤتمر قمة الألفية على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤. ونرجو أن تعطي اللجنة السادسة أولوية لاقتراح الأمين العام بهدف توسيع نطاق الحماية المتوفرة بموجب اتفاقية عام ١٩٩٤. وسوف تشترك البرازيل من جديد هذا العام في تقديم مشروع القرار المتعلق بسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمسألة المشردين داخلياً، وهي مسألة خطيرة، من الضروري أن تتخذ تدابير عملية للتخفيف من محنتهم. فهناك ملايين من المشردين داخلياً في هذا العالم، وتعيش غالبيتهم تحت ظروف محفوفة بالخطر. ونرحب باعتزام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعزيز قدرته على دعم استجابة الوكالات التنفيذية لاحتياجات المشردين داخلياً. كما نؤيد العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام ونشجعه على المضي في إقامة حوار مع الحكومات بهدف إنشاء أو تعزيز الإطار المحلي لوسائل حماية المشردين داخلياً. ومن التطورات الإيجابية في هذا الصدد استعانة عدد من الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي.

وعلى الجهات المانحة أن تفي بتعهداتها وتزيد من تبرعاتها من أجل تلبية متطلبات عملية النداءات الموحدة. ويشمل هذا أيضاً ما يطلق عليه حالات الطوارئ المنسية، أي تلك الأزمات التي خرجت من دائرة الضوء في وسائط الإعلام الدولية. ويجب على البلدان المتلقية أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة لتيسير توفير المساعدات الإنسانية والتصدي لأسباب الأزمات. علاوة على ذلك، يجب في الحالات الإنسانية الطارئة أن نعتمد جميعاً نهجاً سخياً يركز على ضحاياها.

وختاماً، اسمحوا لي بالإعراب عن التقدير لكل من دفعوا حياتهم ثمناً لمحاولتهم أن يوفروا شيئاً من الأمل للمحرومين في هذا العالم.

السيد لابيرش (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم حكومتي في هذه الجلسة العامة التي تعقد للنظر في البند ٢٠ من جدول الأعمال، ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“. وأود أن أشير إلى البند الفرعي (د)، ”إشراك المتطوعين ”الخوذ البيض“، في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية“.

ويود وفدي أن يوجه الشكر للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/56/308، عن مبادرة ذوي الخوذ البيض، وهي الوثيقة الأساسية لأغراض النظر في البند

الفرعي الذي أسلفت الإشارة إليه. كما أود أن أعرب عن التقدير للدعم المستمر والملتزم الذي يقدمه لهذه المبادرة متطوعو الأمم المتحدة والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في البلدان التي عملنا فيها معاً.

ويجب أن أنوه أيضاً في هذا الصدد بالثقة والتشجيع المتصلين اللذين تحظى بهما المبادرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي تقدر له حكومتنا الدور الذي يؤديه في مجال التعاون الدولي لأجل التنمية وتدعمه. وفي اتصالاتنا الدائمة ما يدعونا لأن نتصور تكثيفاً لهذا التعاون في المستقبل حتى عما هو عليه، مع الاستفادة الكاملة بالمبادرات الجديدة المتعلقة بتوسيع نطاق الشراكات.

وأخيراً، لا بد لنا من أن نعرب عن تقديرنا للقيادة الهامة التي يوفرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، سواء في نيويورك أو في جنيف، فيما يتعلق بالأنشطة المشتركة التي يُضطلع بها في جملة أماكن من بينها موزامبيق وكوسوفو والسلفادور وتيمور الشرقية.

وكما بيّن الأمين العام في تقريره، فقد برهن أصحاب الخوذ البيض من خلال ما قاموا به من أنشطة وما حققوه من نتائج على أنهم أداة قيّمة في مجال التعاون وفي التمويل وحشد الموارد. وبالرغم من أن لجنة ذوي الخوذ البيض في الأرجنتين قد اضطلعت بأكبر عدد من هذه الأنشطة، فإن بلداناً كثيرة أخرى قد أنشأت مراكز تنسيق لدراسة إمكانيات توسيع نطاق المبادرة وتحقيق أهدافها.

ويبين تقرير الأمين العام بوضوح المسار المحمود الذي سلكته المبادرة والمتمثل في إحراز تقدم تدريجي مطرد، الأمر الذي تؤكده شبكة آخذة في الاتساع من الاتفاقات والاتصالات المؤسسية مع جملة من المنظمات من بينها برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الدول الأمريكية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والبرلمان الأوروبي، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وأود أن أعرب عن امتناني للآراء التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره، الأمر الذي يؤكد صدق مفهوم ذوي الخوذ البيض بوصفهم أفرقة من المتطوعين الاحتياطيين، الذين تم تحديدهم وتدريبهم مسبقاً، والمتاح استخدامهم من قِبل الأمم المتحدة لتوفير الدعم الفوري لأنشطة الإغاثة والإصلاح والتعمير والتنمية. وفي هذا السياق سوف تقدم الأرجنتين قريباً مشروع قرار بشأن مبادرة ذوي الخوذ البيض لكي تنظر فيه الجمعية العامة.

وتود حكومتي أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد التزامها حيال المبادرة المذكورة وتعرب عن اعتقادها بأن هذه المبادرة جديرة بالدعم المتصل من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي.

وكما أوضح الأمين العام في أكثر من مناسبة، فإن المشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة شرط مسبق لنجاح مهام الإغاثة الإنسانية. ونحن مقتنعون بأن إمكانية الاستعانة بذوي الخوذ البيض تمثل إحدى الطرق المفيدة والمتسمة بالفعالية والكفاءة لكفالة المشاركة المنظمة والمتزايدة في هذه الأنشطة. وكما كان الحال في السنوات السابقة، فإن مشروع القرار سيتضمن المفاهيم اللازمة للإسهام في هذه المهمة، وسيتيح للدول الأعضاء، من خلال تعزيز وتوسيع آليات التشاور، أن تتولى المسؤولية عن ضمان التوجيه السياسي الذي تتطلبه هذه الأداة للتعاون الدولي. والاهتمام الذي أبداه عدد كبير من الدول الأعضاء ومن قطاعات المجتمع المدني بمفهوم وسمات مبادرة الخوذ البيض وبإمكانية تكرارها في مجالات أخرى، دفع الأمانة العامة إلى التفكير في ضرورة أن يؤدي تنفيذها

إلى الوفاء على النحو الكافي بالاحتياجات ذات الصلة التي تتطلبها الجمعية العامة.

ومشروع القرار هذا سيشمل أيضا منظورنا الإقليمي، من خلال إشارته إلى الاعتبار الذي يولى لمبادرة الخوذ البيض من قبل السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور) التي تضم أوروغواي والأرجنتين وباراغواي والبرازيل والبلدين المرتبطين بها، بوليفيا وشيلي. وفي هذا الصدد، عقدت في الآونة الأخيرة حلقة العمل الدراسية ''الخوذ البيض في ميركوسور: إرادة إنسانية إقليمية''. ونحن ندرك أن ذلك البُعد سيساعد على تحسين كفاءة هذا الجهد المشترك وتوسيع قاعدة الموارد البشرية المتاحة له على الصعيد الإقليمي. ونحن نشجع الرابطات الإقليمية على التفكير في هذا النهج، على أمل أن يكون خطوة نحو التوصل إلى آلية أكثر فعالية وأبعد مدى لتقديم المساعدة الإنسانية.

ولا يسعني أن اختتم كلمتي دون الإعراب عن قلق حكومتي، وقلقي شخصيا، إزاء الظروف الأمنية المحفوفة بالمخاطر التي لا مفر من أن يواجهها العاملون في الحقل الإنساني في الميدان. ومن دواعي الأسف أن أولئك الرجال والنساء الذين يتطوعون بقلوبهم وأجسادهم وعقولهم لاستعادة رفاه المحتاجين، يصبحون أنفسهم هدفا لأسوأ أشكال العنف الطائش. ولكن الإعراب عن القلق إزاء ذلك الوضع الخطير لا يكفي. ومسؤوليتنا هي أن نعبر بوضوح تام عن إحساسنا بالاشمئزاز تجاه ذلك العنف، وأن نتخذ الخطوات اللازمة لمنع تكراره.

السيد صن جون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقاريره الشاملة عن هذا البند من بنود جدول الأعمال. فهذه التقارير، في رأينا، تشمل جميع الجوانب الرئيسية للمساعدة الإنسانية، كما أنها تنير لنا طريق المستقبل في هذا الميدان.

يوافق هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء آلية للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية، وهي تضم منسق الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والصندوق المركزي الدائر لحالات الطوارئ، وعملية النداءات الموحدة. ويعتقد وفد بلادي أن هذه الآلية، أثناء العقد الذي انقضى منذ نشأتها، نهضت إلى حد بعيد بكفاءة وفعالية العمليات الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، عن طريق تعزيز تنسيق الأنشطة الإنسانية في حالات الطوارئ مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، باعتباره الجهة المنسقة.

في العقد الماضي شهدنا زيادة كبيرة في حجم وعدد الكوارث الطبيعية، وهو اتجاه ما زال مستمرا حتى هذا اليوم وهذه الكوارث الطبيعية كانت تتكرر بنفس النمط وفي نفس المناطق، مثل حالات الجفاف في القرن الأفريقي وفي وسط وجنوب آسيا، والفيضانات في موزامبيق وآسيا، والزلازل في أمريكا اللاتينية والهند.

وفي ضوء هذه الحقيقة لا يمكن المجادلة في وجود حاجة متزايدة إلى اعتماد استراتيجيات وقائية تقلل إلى الحد الأدنى من مخاطر وقوع هذه الكوارث ومن أثرها. وأحد هذه النهج هو تعزيز نظم الإنذار المبكر، بتشجيع تشاطر المعلومات على الصعيدين الإقليمي والوطني، ورفع مستوى الوعي والمسؤولية لدى الهيئات الإقليمية المعنية بالاستجابة الإنسانية.

ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، التابعة لمنظمة الصحة العالمية، أحرزت تقدما ملموسا في تطوير استجابة فعالة للكوارث في منطقة الأمريكتين والبحر الكاريبي، وأنه يجري حاليا إنشاء

آليـة إقليميـة لإدارة الكـوارث في الجنـوب الأفريقـي. ووفـد بلادي يؤيد توصية الأمين العام بأن تنشئ المنطقة الآسيوية أيضا، وهي أكثر قارات العالم تعرضا للكوارث، آلية إقليمية للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث.

وبالنسبة لحالات الطوارئ المعقدة التي ازدادت كثافة في مناطق كثيرة من العالم، تقوم الحاجة إلى طائفة عريضة من الجهود المتنوعة. ولمنع توسع الأزمات الإنسانية، من المهم بصفة خاصة اعتماد استراتيجية متكاملة تشمل جميع المراحل، ابتداء من مرحلة الاستجابة المبكرة ومرحلة التخفيف، إلى مرحلة إعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع. وقد حققت الأمم المتحدة تقدما عظيما في هذا الصدد، بإعداد خطط طوارئ مشتركة بين الوكالات، وتطوير مواقع غوثية على شبكة الإنترنت، لضمان إمكانية الوصول على نطاق واسع إلى معلومات شاملة ومستكملة.

ولدى تنفيذ هذه الأنشطة الإنسانية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المشردين داخليا، ولا سيما النساء والأطفال. فالنساء لا يعتبرن من المجموعات المستضعفة فحسب، بل يعتبرن أيضا من العناصر الفاعلة الرئيسية التي تحدث تغييرا إيجابيا في حالات الصراع وما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، سيتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تسعى إلى إرساء ثقافة حماية تستند إلى القانون الإنساني الدولي.

وثقافة الحماية هذه، ينبغي أن تطبق أيضا على عمال المعونة. ويسرنا أن ننوه باتخاذ قرار يعترف بالحاجة إلى إيلاء الاعتبار لسلامة وأمن الموظفين المعينين محليا، وإنشاء لجنة مخصصة لدراسة التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره، للنهوض بالنظام القانوني لحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

إن الأخطار التي يتعرض لها عمال المساعدة الإنسانية تجسدت بصورة حية في حادث وقع مؤخرا في أفغانستان اعتقل فيه ثمانية من عمال المعونة الغربيين لمدة ثلاثة أشهر قبل إطلاق سراحهم. وفي ضوء علاقة العمل الوثيقة القائمة بين الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، التي تتزايد أدوارها، يعتقد وفد بلادي أن هناك حاجة أيضا إلى توفير الحماية الكافية للأفراد العاملين في المجال الإنساني غير التابعين للأمم المتحدة، فيما يتجاوز تشاطر المعلومات الأمنية.

في السنوات الأخيرة ووجه المجتمع الدولي بعدد من التحديات الإنسانية الخطيرة، كان آخرها تلك الحالة الراهنة في أفغانستان. فالحالة الإنسانية في هذا البلد تدهورت بشكل مأساوي على مدى ٢٢ عاما من الصراع الذي كان الدافع وراءه عوامل عرقية وقبلية ودينية، وتفاقمت بفعل أسوأ حالة جفاف شهدها البلد في ٣٠ عاما. وفي الآونة الأخيرة، بذل المجتمع الدولي، بالتنسيق الوثيق بين الوكالات الدولية، أقصى جهوده لتوفير المساعدة الإنسانية، على الرغم مما صادفه من قيود شتى.

وقد وصلنا الآن إلى مرحلة حاسمة بالدخول في الفترة الانتقالية التي ستؤدي إلى قيام دولة أفغانستان ما بعد نظام طالبان. وسيكون علينا أن نواصل تنفيذ العمليات الإنسانية والاستعداد لإعادة بناء البلد، بينما نعمل على كفالة الأمن والنظام. وهذه المهمة البالغة الصعوبة تتطلب نهجا شاملا يستهدف الجمع بين جميع العناصر التي نسعى إلى تعزيزها: الإحساس بالاستعجال، وتخطيط منسق وفعال، وكفالة أمن عمال المعونة،ومنظور جنساني، والتنسيق بين الجهات الفاعلة في المجال السياسي ومجال حفظ السلام والمجال الإنساني، وإيجاد صلة وثيقة بين المساعدة الغوثية قصيرة الأجل والتنمية على المدى الطويل وما إلى ذلك.

والواقع أن مفتاح النجاح للعمليات الإنسانية يتمثل في الجهود المنسقة التي تبذلها كل الجهات الفاعلة والتي تساندها الإرادة السياسية والدعم المقدم من الدول الأعضاء. وهذا ينطبق بشكل خاص على الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة.

وتقف جمهورية كوريا على أهبة الاستعداد للمشاركة في هذه الجهود. وبالإضافة إلى تعهدها بتقديم مساعدات إنسانية في حالات الطوارئ ومساعدات اقتصادية – عينية ونقدية – بما قيمته ١٢ مليار دولار إلى أفغانستان والبلدان المجاورة، ستواصل حكومة كوريا المشاركة في إعادة إعمار أفغانستان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وأود أن اختتم كلمتي بتكرار التزامنا بزيادة تعزيز قدراتنا على الاستجابة الإنسانية بطريقة منتظمة وفعالة ومطردة في معالجة الحالة في أفغانستان.

السيد لورنسو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يعد تقديم المساعدة الإنسانية أنبل تعبير عن التضامن والتعاون الدوليين في مواجهة التحديات التي تمثلها لنا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الناجمة عن اندلاع الصراعات واستمرارها على نطاق عالمي.

إن تقديم المساعدة الإنسانية مهمة معقدة تتطلب وجود قواعد واضحة ومحددة تحديدا جيدا. وعلى ذلك. تؤيد المكسيك المبادئ التوجيهية المحددة في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. ويشكل هذا القرار الهام في نفس الوقت خطة عمل ومعيار سلوكي لتقديم التضامن والتعاون الدوليين. وينبغي أن يقدم هذا النمط من المساعدة وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة. وينبغي أن تقدم المساعدة في إطار الاحترام الكامل لسيادة الدول، وسلامتها الإقليمية، ووحدتها الوطنية على النحو الذي يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، وأن يكون تقديمها دائما بناء على طلب الدولة المتلقية لها أو برضائها.

ويجب أن تؤدي المساعدة الإنسانية إلى دعم عملية الانتعاش والتنمية في الأجل الطويل. وبعد مرحلة الإغاثة المبدئية، ينبغي توخي الحصول على التعاون الدولي والدعم اللازم لعملية إصلاح البلاد وإعادة إعمارها بكثافة مطردة. ويجب أن تتيح مرحلة الإصلاح الفرصة لإعادة الهيكلة وتحسين المنشآت التي تم تدميرها والخدمات التي توقفت نتيجة للكوارث الطبيعية والصراعات.

وفي هذه المهمة، ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في قيادة وتنسيق جهود المجتمع الدولي. والمكسيك مقتنعة دائما بأن الوقاية خير من العلاج. وتبعا لذلك، نود أن نؤكد أن التنمية المستدامة كانت ستظل تمثل أفضل وسيلة لردع الصراعات، كما أنها تعتبر في نفس الوقت أفضل وسيلة للدفاع في وجه تقلبات الطبيعة. كما أننا نكرر التأكيد على أهمية تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية.

لقد زاد أثر الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة من ناحية عدد الكوارث التي حدثت وعدد الضحايا الذين أصيبوا، وكذلك من حيث ضخامة الأضرار التي سببتها، مما أدى إلى عواقب اجتماعية عميقة وتغيرات شديدة في الاقتصادات النامية للدول المتضررة. ففي عام ١٩٩٩ وحده حدث أكثر من ٧٠٠ كارثة كبيرة تسببت في موت ١٠٠ ٠٠٠ شخص تقريبا، وأحدثت خسائر اقتصادية بما يزيد على ١٠٠ مليار دولار؛ وهذا يعني أنه حدثت زيادة سنوية في هذه الخسائر بنسبة ١٠ في المائة تقريبا خلال التسعينات.

ويبين تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية بوضوح

الزيادة المستمرة في درجة ضعف الشعوب أمام أخطار الكوارث الطبيعية. خصوصا في البلدان النامية. ويبين التقرير أيضا أن احتمال موت الناس في البلدان منخفضة الدخل من جراء الكوارث الطبيعية أعلى أربع مرات عن ما في البلدان مرتفعة الدخل. كما يحذرنا من أن متوسط التكاليف المترتبة على الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد يكون أعلى بعشرين مرة في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة صناعيا.

إن المكسيك مقتنعة بأن المساعدات الإنسانية ينبغي أن تساعد على الحد بشكل فعال من ضعف البلدان، خصوصا البلدان النامية، أمام أخطار الكوارث الطبيعية. لذلك، نعتقد أنه ينبغي للمساعدة الإنسانية أن تنهض بقدرات أفضل على الاستجابة، وأن تعزز اعتماد تدابير تساعد على الحد من المخاطر طويلة الأجل، بما في ذلك الوقاية وتخفيف أثر الكوارث. وبهذه الطريقة وحدها يمكن الانتقال بشكل فعال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. وانطلاقا من هذا الاعتقاد، تشارك المكسيك للسنة الثالثة على التوالي في تقديم مشروع القرار عن التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التعمير والتنمية.

وتود حكومة المكسيك أن تكرر مواساتها لجميع البلدان التي تواجه كوارث طبيعية وغير ذلك من أنواع حالات الطوارئ، وكذلك الإعراب عن تضامنها مع هذه البلدان.

كما أننا نشاطر مشاعر القلق الدولي إزاء سلامة العاملين في المجال الإنساني، ونرى أن هذه القضية تشكل عنصرا أساسيا في فعالية المساعدة الإنسانية. ونعرب عن تأييدنا الكامل للعاملين، ونقدم تعازينا لأفراد أسر العاملين الذين فقدوا أرواحهم وهم يؤدون واجباتهم.

السيد موراليس (بنما) (تكلم بالاسبانية): يشرف وفد بنما، الذي يتكلم بالنيابة عن بليز والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، فضلا عن بنما، أن يخطاب هذه الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال، وفي البند العام المعنون ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة''، تعلق بلدان أمريكا الوسطى أهمية خاصة على تحالفها من أجل التنمية المستدامة.

إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/56/158 يتناول بتعمق الحالة الاقتصادية في أمريكا الوسطى خلال السنوات القليلة الأخيرة، ويقدم تفاصيل كثيرة عن مشاكل التعاون التي نشأت منذ التقرير السابق. ومن الأهمية بمكان أن نعترف بالقيمة الكبيرة لتقرير الأمين العام، وأن نعرب عن ارتياحنا إزاء الطريقة الممتازة التي تم تقديمه بها.

ويشكل التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى آلية مناسبة لتحديد الأولويات على الصعيد دون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية. وقد وجهنا جهودنا نحو تحقيق المزيد من الاتساق والفعالية لسياسات الاقتصاد الكلي، ونحو زيادة تحديث هياكلنا الأساسية في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية. كما أحرزنا تقدما هاما صوب توطيد السلام القائم على العمليات الديمقراطية والاحترام الذي لا لبس فيه لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، من المهم أن نذكر العمل الذي يقوم به مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى؛ لقد كان عمله مفيدا جدا لهذه المنطقة دون الإقليمية، نظرا لتعرضنا لمخاطر الكوارث الطبيعية. وقد استطاع هذا المركز أن يساعد البلدان في وضع استراتيجيات

أكثر فعالية لتخفيف أثر الكوارث الطبيعية، كذلك كرس جهودا كبيرة لإنشاء شبكات للإنذار المبكر في بلدان شتى في هذه المنطقة. وبالمثل، عقد مؤخرا اجتماع دون إقليمي للخبراء في سان خوسيه، كوستاريكا، ليتناول مسألة القوات المسلحة والبيئة بغية دراسة إمكانية التنسيق وتحديد متطلبات المساعدة الوطنية في حالة حدوث كارثة طبيعية. وهذه الآليات الإقليمية ودون الإقليمية تعتبر أدوات ذات فعالية عالية من حيث الإمكان للمزيد من التنسيق بشأن المساعدة الإنسانية في البلدان المتضررة.

واستمرار دعم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لجهود بلدان منطقة أمريكا الوسطى ضروري لتحقيق الأهداف الواردة في خطة عمل تحالفنا من أجل التنمية المستدامة. وتعبئة الموارد اللازمة لدعم هذه المبادرة هو وحده الذي سيمكّن أمريكا الوسطى من تخفيض حدة الفقر المدقع ويحقق للمنطقة دون الإقليمية أنفس منافع التنمية المستدامة.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): إن المساعدة الإنسانية ذات أهمية أساسية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى.

وإذ بدأت الجمعية العامة بذلك المبدأ الأساسي الأول، فإنها وضعت الإطار الأساسي والأدوات الأساسية لتيسير التنسيق والعمل الدولي في الاستجابة لحالات الطوارئ. وقد كان لمعدي القرار ١٨٢/٤٦ نظرة بعيدة في تركيزهم تركيزا ملائما على السياسة والممارسة. وبالنظر إلى التحديات التي تتكشف الآن في أفغانستان وفي أماكن أخرى، من المستصوب أن نجعل الذكرى العاشرة لذلك القرار والآليات التي أنشئت نتيجة له مناسبة متميزة.

وقد تغيرت البيئة التي يضطلع فيها بالعمليات الإنسانية تغيرا كبيرا في نطاقها وتعقيدها خلال العقد الماضي. ويصح هذا بصفة خاصة فيما يتعلق بالزيادة الهائلة في استهداف السكان المدنيين خلال الصراعات المسلحة. ومع ذلك فإن القضايا والتحديات المبينة في القرار ١٨٢/٤٦ لا تزال ذات صلة وثيقة للغاية بالموضوع.

(تكلم بالانكليزية)

وسواء كان الأمر يتعلق بمسؤولية الدول، والمشاركة الدولية، والوقاية، والتنسيق، والتعاون والقيادة أو الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، فإنه لا يمر يوم واحد هنا لا تكون فيه هذه المسائل في لب الاستجابات الدولية للأزمات الإنسانية. وهذا لا يعني القول بأن هذه الأدوات والآليات لا تحتاج إلى تهذيب من وقت إلى آخر. وفي حين يوضح القرار ١٨٢/٤٦ السيناريو الملائم لأفضل الحالات، فإن الواقع الذي يواجهنا في الميدان في أغلب الأحيان أسوأ كثيرا. ولتظل الآليات التي وضعت حتى على أقوى الأسس آليات مناسبة، يجب أن تستجيب للظروف الجديدة والمتغيرة.

وإذا ما نظرنا في تجربة السنوات العشر الماضية في استجاباتنا للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة، هناك ثلاثة تحديات تبرز باستمرار فيما يتعلق بالتنفيذ الفعّال للمبادئ الموضحة في القرار ١٨٢/٤٦. وتلك المبادئ هي التنسيق، وتوفير الموارد والإرادة السياسية. واسمحوا لي أن أناقش كل واحد منها على التوالي.

إن التنسيق ليس سهلا على الإطلاق، وهو في السياق الإنساني يصبح أكثر تعقيدا بفعل المنافسة على الموارد المحدودة وفي أغلب الأحيان، تعدد الجهات الفاعلة. وعندما يحدث سوء التنسيق بين الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة يمكن أن تكون له آثار مدمرة بالنسبة للسكان الضعفاء، حيث يؤثر على فعالية استجابتنا الجماعية وحدوثها في الوقت المناسب. ولا يزال هناك باعث للقلق بشأن النزاع فيما بين الوكالات ولكن، رغم ذلك، تم اتخاذ خطوات كبيرة هامة. وتشمل تلك الخطوات تطوير مسؤوليات منسق

الإغاثة الطارئة، وتوضيح مهام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتحويل آليات مثل عملية النداءات الموحدة واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويلاحظ أيضا تطور أفرقة الأمم المتحدة الاحتياطية لتقييم الكوارث والتنسيق، والجهود الرامية إلى إنشاء روابط أفضل بين أدوات الأمم المتحدة السياسية، والعسكرية، ولحقوق الإنسان، والإنسانية والإنمائية؛ والمساعي الرامية إلى إجلاء خطوط المساءلة بالنسبة لمنسقي العمل الإنساني والمنسقين المقيمين.

والإجراءات الأخيرة التي اتخذها منسق الطوارئ الإنسانية في أفغانستان توضح ما تعلمناه. فقد كان حسن التوقيت للقرار القاضي بتعين مراكز اتصال إقليمية، على سبيل المثال، أمرا قوبل بالترحيب. وستكون استجابة الأمم المتحدة للوفاء باحتياجات الأشخاص المشردين داخليا اختبارا دقيقا آخر. والعمل في مجالات الالتزام الجماعي فيما يتعلق بوحدة الأشخاص المشردين داخليا المنشأة في إطار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتطبيق الإرشاد المكمل من قبل أفرقة البلد ومتابعة التوصيات التي قدمتها شبكة العمل المؤلفة من كبار المسؤولين والمشتركة بين الوكالات، ستكون مؤشرا هاما إلى الشوط الذي قطعته الوكالات تجاه الالتزام بالتنسيق.

ويرتبط التحدي الثاني، أي الموارد ارتباطا وثيقا بالتحدي الأول المتمثل في التنسيق الفعّال. إذ أن توفير الموارد المالية والبشرية الكافية والمرنة في حينها يمكن أن يعزز كثيرا قدرة الوكالات على الوفاء بالمهام التي نسندها إليها. ومن سوء الطالع أننا شاهدنا أن التدفقات المالية لا تتوافق في أغلب الأحيان مع الاحتياجات وتتباين من أزمة إلى أخرى. والتعاون الأوثق بين المانحين ورفع مستوى توفير الموارد ضروري للوفاء باحتياجاتنا على نحو أفضل. وعلاوة على ذلك، إذا كنا جادين بشأن التنسيق، يجب علينا إذن أن نكون مستعدين للاستثمار فيه. ووجود صورة أوضح لأنماط التمويل سيساعد في هذا الصدد. ونرحب بقرار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الرامي إلى الشروع في إجراء دراسة بشأن هذا الموضوع خلال السنة المقبلة.

وفي حين أننا نؤيد بشدة عملية النداءات الموحدة، فإن الاشتراك بصورة أفضل يتوقف على أداء فرادى الوكالات وعلى قدرتها على إظهار النتائج. ويجب علينا أيضا استكشاف وتنمية وتنفيذ آليات أكثر فعالية للتمويل وبناء القدرات للتعامل مع الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وسيشمل ذلك الحكومات، التي ينبغي أن تركز على حل مشكلة العوائق الهيكلية القائمة في عواصمها والتي تحول دون دعم عملية الانتقال. وكثيرا ما نقوض استثماراتنا الإنسانية بعجزنا عن وضع البلدان الخارجة من الأزمات على الأساس اللازم لاستدامة السلم والاستقرار. وينبغي للبلدان المتضررة أن تسهم أيضا، حيثما أمكن، وهي إذ تفعل ذلك تثبت التزامها بالوفاء باحتياجات سكانها الضعفاء.

ويرتبط ذلك بالتحدي الثالث المرتبط بتنفيذ القرار ١٨٢/٤٦، أي، الإرادة السياسية ودور البلدان المتضررة. وقد أقام القرار الوزن بين التركيز على المسؤوليات الأساسية للدول المتضررة عن الوفاء باحتياجات سكانها في داخل أراضيها، ودور المجتمع الدولي عندما لا تفي تلك الدول بتلك الالتزامات. وقد مال هذا إلى العمل بصورة جيدة للغاية فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية؛ ولكن بشكل أقل فيما يتعلق بالصراعات، حيث تكون التوترات بين المبادئ الواردة في القرار ١٨٢/٤٦ وواقع الحال في الميدان أكثر ظهورا.

إن إمكانية الوصول مثال راسخ على ذلك. ففي العديد من البيئات يكون العاملون في المجال الإنساني حاضرين ولكنهم لا يستطيعون الوصول إلى السكان المتضررين. ويمكن أن يعزى ذلك إلى الأمن، ولكن أيضا إلى سياسات السلطات التي تسيطر على المنطقة المعنية. والسيادة

تعني ضمنيا مسؤولية الدول المتضررة عن سكانها المدنيين. وهي أيضا مسؤولية مشتركة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور هام في مساعدة السلطات على الوفاء بواجباتها للمبادرة بتقديم المعونة الإنسانية وتنظيمها وتنفيذها.

بالرغم من أن التقدم المحرز في المجالات التي تم إبرازها من شأنه أن يحسن الاستجابات الدولية لحالات الطوارئ الإنسانية يجب أن نتذكر أنه حتى إذا كان لدينا التنسيق والمال وكانت الدولة المتضررة متجاوبة، فما لم يتوفر مناخ آمن قد تخفق المساعدة رغم ذلك في الوصول إلى من هم بأمس الحاجة. ذلك أن عدم توفر السلامة والأمن لموظفي الأنشطة الإنسانية هو مجال حدث فيه تغيير كبير خلال السنوات الأخيرة. إذ يتم القيام باعتداءات على موظفي الإغاثة مع الإفلات من العقاب. ولقد قضت الجمعية العامة وقتاً طويلاً تتحدث فيه عن سلامة وأمن الموظفين ولكنها لم تتخذ – أي لم نتخذ نحن – خطوات ملموسة نحو حل هذه المشكلة إلا في العام الحالي. ونحن سعداء جدا في كندا لأن اللجنة السادسة وافقت على إنشاء فريق عامل للنظر في توصيات الأمين العام بشأن تعزيز الحماية القانونية لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. كما أننا متفائلون بأنه من الممكن تعزيز، بل وسيتم تعزيز، إدارة الأمن في الأمم المتحدة من خلال الحصول على تمويل أكبر من الميزانية العادية. هذه خطوات هامة طال انتظارها. والآن يجب أن نضمن انه سيكون لها تأثير على أرض الواقع.

وختاما أود أن أكرر انه من الضروري أن نتذكر أن حماية ومساعدة السكان المدنيين ما يهدف إليه القرار ١٨٢/٤٦ في نهاية المطاف. ونحن لسنا مهتمين بالتنسيق من اجل التنسيق ذاته بل كوسيلة نحو غاية. والغاية هي أن نضمن وصول المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى. ومن المهم للغاية ألا نغفل ذلك الهدف، ومن الحيوي أن نركز طاقاتنا على تحقيق النتائج للضحايا.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥